

انحراف السلوك وأثره على أمن المجتمع في اليمن (دراسة تحليلية)

د.عزيز أحمد صالح الحسنی

أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الدراسات العليا

أكاديمية الشرطة – صنعاء

الملخص

8

تتمحور هذه الدراسة حول انحراف السلوك وأثره على أمن المجتمع في اليمن، دراسة تحليلية، والهدف منها هو إبراز الأسباب التي تؤدي إلى السلوك الانحراي الإجرامي، وكذا الوقوف على أهم الآثار التي يتركها الانحراف الإجرامي على أمن المجتمع واستقراره، بالإضافة إلى تقديم الحلول التي تساهم في معالجة أسباب وأثار الانحراف الإجرامي في المجتمع اليمني.

وقد تم الإجابة عن السؤال الرئيس المتمثل في: إلى أي مدى يشكل السلوك الانحراي الإجرامي خطراً على أمن المجتمع اليمني؟، وكذا عرض وتحليل إحصائيات الجرائم في اليمن خلال الفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٣م، معتمداً على الإحصائيات الرسمية للجرائم في التقارير الإحصائية لوزارة الداخلية، وكتب الإحصاء السنوية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء؛ باعتبارها من الآثار الناتجة عن السلوك الانحراي الإجرامي.

وفي نهاية الدراسة تم التوصل إلى عدد من النتائج، لعل من أهمها: أن الجريمة تعد مؤشراً من المؤشرات التي تظهر قصوراً من قبل الأسرة في تربية أبنائها، بالإضافة إلى ضعف دور المؤسسات التربوية التعليمية كالمدرسة والجامعة؛ لأن التربية تعد عاملاً من العوامل الأساسية المؤثرة في سلوك الفرد، كما أن هناك خللاً في برامج وسائل الإعلام المختلفة، واتضح أيضاً من خلال الدراسة وتحليلها أن الجرائم تترك آثاراً مختلفة على حياة الإنسان (نفسياً، واجتماعياً، واقتصادياً)، ولا يقتصر تأثيرها على الإنسان بمفرده، بل تشمل المجتمع والدولة، وهذا بدوره ينعكس سلباً على الأمن والاستقرار.

وفي الأخير، تم طرح العديد من التوصيات، أهمها: ضرورة قيام الدولة بجميع مؤسساتها بمواجهة السلوك الانحراي الإجرامي وبدون تهاون، بل والتصدي له بكل الوسائل الوقائية والعلاجية؛ للحد منه ومن ثم القضاء عليه، وذلك من خلال التعاون والتكامل بين أجهزة الدولة، لا سيما أجهزة الشرطة، ومنظمات المجتمع المدني؛ حفاظاً على المجتمع من التفكك، والتشردم، وعدم الاستقرار، وكذلك القيام بالدراسات الميدانية التي تلامس الواقع المعاش؛ لدراسة السلوك الانحراي الإجرامي والوقوف على أنواع الجرائم المختلفة أسرياً، وتربوياً، وأخلاقياً، وثقافياً ... إلخ؛ بغية معرفة الأسباب، ومن ثم وضع آليات عملية لمعالجتها.

مقدمة:

يُعد الانحراف من الظواهر الاجتماعية التي رافقت حياة الإنسان منذ خلق الله سبحانه وتعالى البشرية، ولا شك أن ظاهرة الانحراف شائعة بين الأفراد^(١) على اختلاف دياناتهم وألوانهم، وأعمارهم، ومهنتهم، وحضاراتهم، ومن الشواهد على ذلك قصة قابيل وهابيل، عندما قام قابيل بقتل أخيه هابيل، فمنذ ذلك الزمن وهذه القصة وأشباهاها تتوالى وتكرر بصور متنوعة، وتفاصيل مختلفة، ((فالإنسان يعيش دائماً في صراع مع الآخرين لا يرضى ولا يعترف بعجز، أو ضعف، ولا يصبر على مكروه أو سوء، ويجري وراء إشباع شهواته، ونزواته، وغرائزه التي تزداد بزيادة تعقد المجتمع وتطور حضارته))^(٢).

والمجتمعات البشرية تقوم على مجموعة من القيم الاجتماعية في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية وغيرها، التي تربط بين أفراد المجتمع، وقد تعارف الناس على هذه القيم، وأصبحت هي الناظم لحياتهم وإشباع حاجاتهم ورغباتهم، وتساعد على تسيير أمور حياتهم، وعلاقتهم ببعضهم البعض، وبدون ذلك يسود المجتمع الفوضى وعدم الاستقرار.

وكما يرى البعض أن المجتمع هو الذي يحدد ((ماهية السلوك السوي وماهية السلوك المنحرف أو الإجمالي وفق القيم الاجتماعية التي رسمها لنفسه؛ وعلى ذلك، فالانحراف كلمة نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن عصر إلى عصر))^(٣) ومن ثقافة إلى أخرى.

وبما أن المجتمعات تحتكم إلى مبادئ وأعراف وعادات وتقاليد ضابطة لعلاقتهم الاجتماعية، فإن الخروج عنها يمثل انحرافاً يواجه مرتكبه باللوم أو العقاب، بحسب الانحراف أو الجريمة التي اقترفها في حق غيره من الناس، أو على ممتلكاتهم الخاصة، أو العامة؛ حتى يحافظ المجتمع والدولة على الأمن والاستقرار، وسوف يتم التركيز في هذا البحث بدرجة أساسية على السلوك الانحراي المتمثل في ارتكاب الجريمة أيّاً كان نوعها، وهنا يتم ذكر الإطار المنهجي للدراسة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً - مشكلة الدراسة: تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف إلى ظاهرة السلوك الانحراي الإجرامي^(٤) وأثره على أمن المجتمع اليمني، من خلال دراسة وتحليل صور الانحراف، والعوامل التي تؤدي إلى السلوك الانحراي، وآثاره المختلفة على أمن المجتمع، والوسائل الوقائية منه.

(١) الفرد: المقصود به في هذه الدراسة الإنسان.

(٢) د. محمد شفيق، الجريمة والمجتمع محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون ذكر الطبعة والتاريخ)، ص ١١.

(٣) د. خيرى خليل الجميلي، السلوك الانحراي في إطار التخلف والتقدم، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط، ١٩٩٨م)، ص ١٣٤.

(٤) وللتوضيح فإن ((كل جريمة انحراف، ولكن ليس كل انحراف جريمة، وذلك لأن الخروج عن المألوف انحراف عن المعايير))، د. محمد صفوح الأخرس، نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، (الرياض: مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط، ١٩٩٧م)، ص ١٩٦.

ثانياً - أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من جانبين، جانب علمي، وجانب عملي، فمن الجانب العلمي تقدم الدراسة معلومات عن ظاهرة السلوك الانحرافي الإجرامي وأثره على أمن المجتمع اليمني، سواءً فيما يتعلق بصور الانحراف أم عوامله وآثاره وسبل الوقاية منه، بحيث يشكل ذلك إضافة علمية يستفيد منها الباحثون والمتخصصون في مجال الأمن ومكافحة الانحراف الإجرامي، أما أهمية الدراسة من الجانب العملي، فإنها تساعد صناع القرار في مجال الأمن، والجهات ذات العلاقة في إيجاد حلول لهذه الظاهرة والحد منها، مما ينعكس إيجاباً على الحد من الجريمة، وتحقيق الأمن، والاستقرار، والسكينة العامة في المجتمع.

ثالثاً - أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة في الآتي:

- ١ - التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى السلوك الانحرافي الإجرامي في اليمن.
- ٢ - الوقوف على أهم الآثار التي يتركها السلوك الانحرافي الإجرامي على أمن المجتمع واستقراره.
- ٣ - تقديم الحلول التي تساهم في معالجة أسباب وآثار الانحراف الإجرامي في المجتمع اليمني.
- ٤ - تشخيص وتحليل السلوك الانحرافي الإجرامي؛ كونه يعد العنصر الرئيس في حدوث المشكلات الاجتماعية.

٥ - التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، بغية معالجة السلوك الانحرافي.

رابعاً - تساؤلات الدراسة: تثير الدراسة العديد من التساؤلات التي يتطلب الإجابة عنها من خلال هذا البحث، وهناك تساؤل رئيسي يتمثل في: إلى أي مدى يشكل السلوك الانحرافي الإجرامي خطراً على أمن المجتمع اليمني؟، ومن السؤال الرئيس ينبثق عدداً من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

- ما صور الانحراف الإجرامي؟

- ما العوامل التي تؤدي إلى الانحراف والجريمة؟

- ما الآثار المختلفة للسلوك الانحرافي الإجرامي على أمن المجتمع؟

- ما الوسائل الوقائية التي تقي من الانحراف والجريمة؟

خامساً - منهج الدراسة: يتحدد منهج الدراسة بناءً على طبيعة الموضوع، ولذا فإن المنهج الوصفي التحليلي يعد المنهج المناسب لهذه الدراسة، وهو القيام بوصف، وتحليل المعلومات التي ستجمع من المصادر المكتوبة، كالكتب، والتقارير الإحصائية، وذلك بغرض التوصل إلى الحلول المناسبة في حل مشكلة الدراسة.

سادساً - أدوات جمع المعلومات: تم الاعتماد في جمع المعلومات على المصادر المكتوبة كالكتب المنشورة، وكتب الإحصاء السنوية الرسمية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء (اليمني)، وكذا التقارير السنوية لوزارة الداخلية اليمنية.

وتحوي هذه الدراسة مبحثين، الأول: المفاهيم وصور الانحراف وعوامله، والثاني: آثار انحراف السلوك على أمن المجتمع ووسائل الوقاية، بالإضافة إلى الخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات، وهي بالتفصيل على النحو الآتي:

المبحث الأول

المفاهيم وصور الانحراف وعوامله

يعد السلوك الانحرافي الإجرامي من الموضوعات التي نالت عناية من قبل العديد من الباحثين والمختصين في المجال الاجتماعي والأمني؛ نظراً لارتباط هذا السلوك بأمن واستقرار المجتمع، ولهذا تم التركيز في هذا المبحث على تحديد مفاهيم هذه الدراسة، ومن ثم إبراز صور الانحراف، بالإضافة إلى ذكر العوامل أو الأسباب التي تساهم في الانحراف، وذلك في مطلبين، الأول: المفاهيم وصور الانحراف، والثاني: عوامل الانحراف.

المطلب الأول

المفاهيم وصور الانحراف

تعد مفاهيم الدراسة بمثابة الأسس التي تساعد الباحث على السير في دراسته بخطوات ثابتة وفي حدود محددة ومرسومة سلفاً، ولعل من أهم هذه المفاهيم الانحراف، والجريمة، والأمن، ثم بعد ذلك ذكر صور الانحراف.

أولاً - المفاهيم: - مفهوم الانحراف - الانحراف لغةً.

يرجع مفهوم الانحراف في اللغة إلى أصل كلمة (حرف): حرف، عنه، حرفاً: مال وعدل ...، انحرف: مال، ويُقال: انحرف مزاجه: مال عن الاعتدال^(١). وحرف عن الشيء يحرفُ حرفً وانحرف وتحرف واحرورف ...، وإذا مال الإنسان عن شيء يقال تحرف وانحرف واحرورف^(٢). فالانحراف في اللغة هو انحراف الإنسان عن الخط المستقيم، أو انحرافه عن الشيء المتعارف عليه.

ب - الانحراف اصطلاحاً.

جاء في (قاموس علم الاجتماع) أن الانحراف هو: ((السلوك الذي لا يتماشى مع القيم، والمقاييس، والعادات، والتقاليد الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوكيات أفرادها))^(٣).

(١) مجمع اللغة العربية (مصر)، المعجم الوجيز، (مصر: طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، بدون ذكر الطبعة، ١٩٩٣م)، حرف الحاء، حرف، ص ١٤٥.

(٢) الإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، اعتنى بتصحيحها / أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٣١/٥ / ٢٠١٠م)، ج ٢، باب الحاء، حرف، ص ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٣) د. عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ط، ١٩٨٣م)، ص ٣٦.

وهناك من يرى أن الانحراف كمخالفة للقانون: ((ما هو إلا مخالفة لنوع معين من القواعد السلوكية السائدة في المجتمع، ومعنى ذلك أن هناك أنواعاً من السلوك يُحرّمها المجتمع على أفرادها، وأن المجتمع في تحريمه لهذا النوع من السلوك يراعي مصالحه، وأمنه، واستقراره، وهي بهذا المفهوم ظاهرة اجتماعية وجدت في كافة المجتمعات البشرية قديمها وحديثها))^(١).

أما تعريف المنحرف من الناحية الدينية فهو: ((الخارج عن منهج الله سبحانه وتعالى ...، وهو الذي يفعل ما نهى الله عنه، ويترك ما أمر به الله))^(٢).

كما يعرف السلوك المنحرف بأنه: ((انتهاك القواعد الذي يتميز بدرجة كافية من الخروج عن حدود التسامح العام في المجتمع))^(٣).

لذا فالانحراف ليس خاصية ذاتية من خصائص أي سلوك، وإنما هو خاصية تشير إلى مستوى تقييم خارجي، ومقاييس الحكم الخاصة بالانحراف هي أساساً المعايير الاجتماعية، وباختصار فإن السلوك المنحرف يتم تعريفه اجتماعياً باعتباره مشكلة، وذلك من قبل المجتمع كله، ومن قبل تلك القطاعات، أو الجماعات التي تواجهه، فمثلاً: المعايير القانونية هي مستويات من الموافقة تَمَّت صياغتها في صورة قوانين، ولوائح، ونظم تعمل على تنظيم نتائج الخروج عن هذه المستويات، وهذه المعايير القانونية ليست منفصلة عن المعايير الاجتماعية^(٤).

وهنا يتم التوضيح أن البيئة الاجتماعية والوسط الثقافي الإسلامي يختلف اختلافاً تاماً عن نظيره في المجتمع غير المسلم، وأن العقيدة الإسلامية والثقافة الإسلامية تشكل وسطاً تشريعياً مغايراً تماماً، ووسطاً سلوكياً مغايراً أيضاً عن تلك البيئة^(٥) غير الإسلامية.

والانحراف الاجتماعي يعد من المشكلات الاجتماعية؛ لأن المشكلة الاجتماعية هي: ((انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، طالما أن هذه القواعد تضع معايير معينة

(١) د. خيرى خليل الجميلي، السلوك الانحراي في إطار التخلف والتقدم، مرجع سابق، ص ١٣٣. وكما جاء في نفس المصدر، ص ١٣٤، ((المجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك السوي، وماهية السلوك المنحرف أو الإجرامي، وفق القيم الاجتماعية التي رسمها لنفسه، وعلى ذلك فالانحراف كلمة نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر)).

(٢) د. أبو الحسن عبدالموجود إبراهيم: ديناميات الانحراف والجريمة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط ٢٠٠٧م)، ص ١٣. أشار إلى كتاب، جلال الدين عبدالحق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، (الإسكندرية: مطبعة سامي لطباعة الاوقست، بدون ذكر الطبعة، ١٩٩٩م)، ص ١١-١٣.

(٣) د. محمد الجوهري وآخرون، دراسة علم الاجتماع، (القاهرة: دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٢م)، ص ٣٣٠.

(٤) د. عزت سيد إسماعيل وآخرون، جنوح الأحداث، (الكويت: وكالة المطبوعات، ط ١، ١٩٨٤م)، ص ٢٥، و ص ٢٧.

(٥) د. عبدالله الغني غانم، الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط ١٩٩٤م)، ص ٢٦.

يكون الانحراف عنها مؤدياً إلى رد فعل واضح من الجماعة^(١)، لذا فالمشكلة الاجتماعية تظهر حينما ينحرف بعض أفراد المجتمع عن القيم والمعايير السائدة فيه^(٢).
وإن نسبة الجريمة لها علاقة ارتباطاً بنسبة المبادئ والقيم الاجتماعية التي يعتبر الخروج عنها سلوكاً منحرفاً، وإن الأمر يختلف بخصوص المعايير والقواعد الاجتماعية المتعارف عليها من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، ومن منظور إسلامي إلى غير إسلامي^(٣).

وبعد ذكر التعريفات السابقة للانحراف عند عدد من الباحثين والمتخصصين، يتم هنا وضع تعريف للانحراف الاجتماعي بأنه: ذلك السلوك المنحرف الذي ينتهك المعايير، والأعراف، والقواعد، والقوانين، والقيم الاجتماعية التي اتفق عليها المجتمع في تنظيم حياته، واستمرارها، واستقرارها سواءً من قبل الفرد، أم من قبل مجموعة من الأفراد. لذا فالقصد بالانحراف في هذا البحث الانحراف الذي يرتكبه الشخص المنحرف، ويعاقب عليه بموجب القانون والشرع الإسلامي، وسيتم التركيز في هذا البحث بدرجة أساسية على السلوك الانحرفي المتمثل في ارتكاب الجريمة، أيًا كان نوعها.

٢ - مفهوم الجريمة:

أ - الجريمة لغةً.

الجرم: الذنب، والجمع أجرام، وهو الجريمة ...، وجرم إليهم وعليهم جريمة، وأجرم: جنى جناية^(٤)، جرم، جرماً؛ أذنب، ويقال: جرم نفسه وقومه، وجرم عليهم وإليهم حتى جناية^(٥). لذا فالجريمة في اللغة من الجرم وهو انتهاك حقوق الغير.

ب - الجريمة اصطلاحاً.

الجريمة في التعريف القانوني هي: ((سلوك يحرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية، أو تدبير احترازي))^(٦). والجريمة من المنظور النفسي هي: ((فعل إجرامي للتعبير عن الصراعات النفسية، والاضطراب

(١) د. محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرفي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط، ١٩٨٧م)، ص ٢٤.

(٢) د. آمال عبدالمجيد وآخرون، الانحراف والاضطراب الاجتماعي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط، ٢٠٠٠م)، ص ٢٥٠.

(٣) لمزيد من الاطلاع انظر: د. عبدالله عبدالغني غانم، الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٢، باب الجيم، جرم، ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٥) مجمع اللغة العربية (مصر)، المعجم الوجيز، حرف الجيم، جرم، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٦) د. عبدالله عبدالغني غانم، الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة، مرجع سابق، ص ٢٦.

في قوى الشخصية يؤدي إلى عدم تكيفها مع النظم السائدة في المجتمع^(١). والجريمة من المنظور الاجتماعي هي: ((كل انتهاك لأي قاعدة من قواعد السلوك مهما تكن هذه القاعدة))^(٢).

وتعرف الجرائم في الشريعة الإسلامية بأنها: ((محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد، أو تعزير))^(٣)، والمحظورات هي: ((إما إتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمور به، وقد وصفت المحظورات بأنها شرعية؛ لأن الشريعة هي التي تحدد ما هو سوي وما هو منحرف طبقاً لمعايير محددة))^(٤).

٣ - مفهوم الأمن: يعطي هذا المفهوم مدلولاً واضحاً للأمن من خلال تعريفه لغة واصطلاحاً، وذلك على النحو الآتي:

أ - الأمن لغةً: الأمن: ضد الخوف، أمنَ كفرح أمنًا وأمانًا بفتحهما وأمنًا وأمنةً، وإمنًا بالكسر فهو أمينٌ وأمينٌ ورجلٌ أمنٌ...، يأمنه كل أحدٍ في كل شيءٍ وقد آمنه وأمنه، والأمنُ المستجير ليأمن على نفسه^(٥)، لذا فالدلالة اللغوية للمفهوم تدل على أن الأمن هو عدم الخوف أو زوال الخوف، والأصل هو الاطمئنان، وبزوال الخوف يستطيع الإنسان أن يعيش وهو آمن على حياته وممتلكاته، أو بمعنى لا يشعر بأي خوف يهدده.

ب - الأمن اصطلاحاً: يعرف الأمن في الاصطلاح بأنه: ((المقابل - المضاد - للخوف والفرع، فهو الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه))^(٦). وهناك من يعرف الأمن على أنه: ((اطمئنان الفرد، والأسرة، والمجتمع على أن يحيوا حياة طيبة في الدنيا، ولا يخافون على أموالهم، ودينهم، ونسلهم من التعدي عليهم بدون وجه حق))^(٧).

(١) د. أبو الحسن عبدالموجود إبراهيم، ديناميات الانحراف والجريمة، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) د. السيد رمضان، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط، ١٩٨٥م)، ص ٩.

(٣) أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون ذكر الطبعة والتاريخ)، ص ٢٧٣.

(٤) د. نبيل السمالوطي، علم اجتماع العقاب، الجزء الأول، المفاهيم - الوظائف - الأساليب، (جدة: دار الشروق، ط ١، ١٩٨٣م)، ص ٣٥. وللمزيد راجع نفس المصدر، ص ٥٤. وانظر: نفس المصدر، الجزء الثاني، نظريات العقاب والدفاع الاجتماعي، ص ١١٦.

(٥) العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م)، باب النون، فصل الهمزة، ج ٤ / ص ٢٨١.

(٦) أد / محمد عمارة، الأبعاد الروحية والمادية للأمن المجتمعي في الإسلام، نشر في كتاب مقومات الأمن المجتمعي في الإسلام، بحوث المؤتمر العام الـ ٢٠ للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية المنعقد بالقاهرة، مارس ٢٠٠٨م، (القاهرة: وزارة الأوقاف، دار الكتب المصرية، ط، ٢٠٠٨م)، ص ١٠٠.

(٧) د. بسام خضر الشطي، (تحقيق الأمن الاجتماعي في الإسلام مسؤوليات وأدوار)، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، (الكويت: مجلة فصلية، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد (٧٧)، يونيو ٢٠٠٩م)، ص ٢٩.

وعلى الرغم من وجود تباين بين الباحثين بشأن تعريفات الأمن، نتيجة للتباين في طبيعة واختلاف كل دراسة، أو بحث عن الآخر؛ إلا أن جل تلك التعريفات للأمن تكاد تتفق في مجملها على أن تعريف الأمن يعني الاطمئنان، والسكينة، وعدم وقوع أي مكروه في الحاضر والمستقبل.

وهنا يتم وضع تعريف للأمن بأنه: اطمئنان الإنسان على حياته وأمواله من أي انتهاك، وأن ينال ويمارس كل حقوقه في أمن وأمان. لذا فالأمن يدل على الشمول لجميع مناحي الحياة، والأمن بكل بساطة هو التحرر من الخوف، أو الحاجة، بمعنى التحرر من الخوف، أيًا كان نوعه ومصدره، وكذا التحرر من الحاجة أيًا كان نوعها ومصدرها.

ثانياً - صور الانحراف: توجد صور عدة للانحراف، تتمثل في مظاهر السلوك غير المتوافق مع السلوك الاجتماعي السوي، ومن أهم الصور البارزة لهذا الانحراف إقدام المنحرف على ارتكاب جريمة؛ كالقتل والسرقعة، والسلب، والنهب، والزنا، والاعتصاب، والرشوة، والتزوير، والنصب، والاحتيال، والاختلاس، والحرق العمد، وخيانة الأمانة، وتعاطي المخدرات والمسكرات ... إلخ. وأي فعل آخر يعاقب عليه القانون لمسامه بسلامة المجتمع وأمنه واستقراره^(١)، وقد يأخذ الانحراف منحى جنائياً تفصل فيه المحكمة بإصدار حكم قضائي يقضي بأحد التدابير العقابية المقررة في القانون.

كما توجد عدة أنواع أخرى من الانحراف الاجتماعي، ولكن لا يتضمن، أو لا يعد جريمة، وهو الانحراف الذي ينطوي على مجرد مظهر من مظاهر السلوك السيء؛ كالكذب، أو الهروب من أحد المؤسسات التعليمية، كالمدرسة، أو الجامعة، أو عدم طاعة الوالدين ... إلخ، ومثل هذه الانحرافات إذا لم تعالج فقد تتطور إلى انحرافات جنائية في بعض الأحيان.

ومن يمارس السلوك المنحرف قد يظهر عدم الخوف من النتائج المترتبة على سلوكه المحظور والمحرم شرعاً وقانوناً، ولا يتخصص في جريمة بذاتها، كما أن إجرامه لا يقتصر على فئة معينة من الناس والأشياء، بل تنصب على كل ما يلاقه إذا أتاحت له الفرصة^(٢)، ومن حين إلى آخر يتظاهر المنحرف بسلوك إيجابي بهدف الحصول على ثقة وتعاطف الآخرين معه، وأيضاً كسب ودهم؛ لكي يتمكن من تحقيق أهدافه ومآربه المنحرفة التي تصل في كثير من الأحيان إلى ارتكاب جرم جنائي.

(١) د. عزت سيد إسماعيل وآخرون، جنوح الأحداث، مرجع سابق، ص ١٠٦ - ١٠٧. ولزيد من الاطلاع انظر: د. سامية محمد جابر، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط ١، ١٩٨٤م)، ص ٢٩٣. وانظر: د. جبارة عطية جبارة والدكتور/ السيد عوض علي، المشكلات الاجتماعية، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٨م)، ص ٥٩ - ٦٠. وانظر: د. سليم نعام، سايكولوجيا الانحراف، (دمشق: مكتب الخدمات الطباعية، ط ١، ١٩٨٥م)، ص ١٤٣ وما بعدها.

(٢) د. السيد رمضان، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٢٦ - ١٢٧.

المطلب الثاني

العوامل التي تؤدي إلى الانحراف

إن الانحراف ليس فطرياً، بل هو مكتسب من البيئة المحيطة بالفرد، سواءً كانت بيئة داخلية متمثلة في الأسرة، أم بيئة خارجية متمثلة في المحيط الاجتماعي، كما أنها تمثل الأساس الذي يستقي منه الفرد أنماط سلوكه ويحدد على أساسها ميوله واتجاهاته، فالفرد لا يولد شريراً ولا جشعاً، لهذا فالانحراف لا يرجع إلى نقص في طبيعة الفرد، أو إلى نزعات داخلية في نفسه البشرية، وإنما يرجع إلى خلل في البيئة التي نشأ فيها، وعدم تهيئة الجو النفسي والمناخ الملائم للتربية، والتوجيه، والرعاية بصورة سليمة^(١). وفي هذا الصدد يؤكد عالم الاجتماع الفرنسي (دور كايم) على ارتباط الجريمة بالمجتمع ارتباطاً لا مناص منه الذي يعني أن الظروف الاجتماعية هي التي تؤدي إلى السلوك الانحرافي، ومن ثم إلى الجريمة، إذ يشير إلى وجود ظروف اجتماعية تعد بمثابة المرض الذي يفرز نوعاً آخر من الأعراض المرضية (أو الجرائم)؛ ولذا فإن هذا الظرف أو الأمراض تكون في حاجة إلى علاج، أو استئصال؛ لكي تختفي تلك الأنواع من الجرائم التي تفرزها أو تسهم في إفرازها^(٢). كما يرى المفكر الأمريكي (سذرلاند) أن السلوك الانحرافي يكتسب عن طريق التعليم، وليس عن طريق الوراثة، لأن المنحرف يحتاج إلى قدرٍ معينٍ من المهارة لارتكابه الجريمة بنجاح^(٣).

فالوراثة حقيقة لا وجود لها إلا إذا صادفت بيئة إجرامية، فلا يوجد دليل واضح يشير إلى اكتساب الجريمة بالوراثة بقدر ما يشير إلى اكتساب الجريمة من خلال الوسط الأسري المنحل، والبيئة الاجتماعية التي لا تراعي احترام القيم والاعراف والتقاليد؛ فينشأ الشخص بلا ضوابط دينية، أو اجتماعية تمكنه من التحكم في ذاته، وضبط نفسه إزاء مغريات الحياة، ولا يعرف للقيم الأخلاقية طريقاً، ولا يعرف الحق من الباطل؛ نتيجة لتراجع قيم الضبط في ذهنه، ومن ثم يصبح متوقفاً منه أي انحراف^(٤). ولتقديم المزيد عن الانحراف، يتم ذكر أهم عوامل الانحراف، وذلك باختصار على النحو الآتي:

أولاً - البيئة الأسرية: تعد الأسرة الوسط الاجتماعي الأول التي يعيش فيها الفرد، وهي من أهم العوامل البيئية المسببة للانحراف؛ إذا لم تراعي الأسرة تربية أبنائها التربية الصحيحة، لأن الأسرة هي المسؤولة عن تكوين أخلاقيات الفرد بوجه عام، وعن غرس الصفات الأخلاقية في نفسه، كالأمانة، والصدق، والإخلاص، والوفاء، والتعاطف، والتراحم وغيرها من القيم التي تغرس في نفس الفرد السلوك السوي.

(١) د. خيري خليل الجميلي، السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

(٢) د. مصطفى عبدالمجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٤٨٥م)، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٣) د. جبارة عطية جبارة والدكتور/ السيد عوض علي، المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٦٨ - ١٦٩.

(٤) د. عبدالله الغني غانم، الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة، مرجع سابق، ص ١٩٢ - ١٩٣.

فالأسرة هي التي تكفل المأوى الصالح، والمستوى الصحي اللازم لأفرادها، وتوفر لهم الأمن والطمأنينة، وتبعد عنهم عوامل القلق، والاضطراب المبكر، وهي التي تهين لهم مكانتهم في المجتمع، وتدريبهم وتوجههم على التكيف مع المعايير المتعارف عليها في المجتمع، وترشدهم إلى حب الحياة في مجتمع تسوده العلاقات الإنسانية التكافلية، ولذلك يمكن القول: إن تقصير الأسرة في أداء رسالتها كاملة تعد من العوامل البيئية الجاذبة إلى الانحراف^(١). لذا فالأسرة هي المنبع الأصلي لبناء شخصية ومواقف الفرد تجاه المجتمع^(٢)، ويترتب على ذلك سلوك الفرد، فإذا كانت الأسرة سوية انعكس إيجاباً على سلوك الفرد والعكس، وهذا الوضع هو السائد في أغلب الأحوال، ومن أهم عوامل السلوك الانحرافي الذي تنتجه البيئة الأسرية الآتي:

١ - ضعف القيم الأخلاقية في الأسرة: إن القيم الأخلاقية تمثل الصورة الإيجابية في أي أسرة، فإذا أصابها خلل في هذا الجانب، فإنها تكون سبباً أساسياً في دفع الحدث إلى الانحراف، وهناك من تطرق إلى ضعف القيم الأخلاقية بالقول: بأنها ((انعدام القيم الروحية، وفقدان المثل العليا، واختلال المعايير الاجتماعية داخل جدران المنزل، مما يجعل الحياة داخل الأسرة مجردة من معاني الشرف، أو الفضيلة، أو السلوك الطيب، ويصبح فيها الانحراف نحو الجريمة، أو سوء الخلق أمراً عادياً لا يرى فيه أفراد الأسرة غشاً، ولا يحسون فيه معنى الخطيئة))^(٣).

فمثلاً الحدث الصغير عندما يعيش في بيئة يسودها التفكك، فإنه يتشرب الانحراف منذ الصغر، لأنه يحاول أن يقلد والده أو أخاه الأكبر، فإذا كانا يمارسان السرقة، فإن الحدث لا يجد في السرقة أي خطأ ويقوم بارتكابها، ومن خلال الدراسة التي أجراها الأستاذ/ طه أبو الخير، في محكمة الأحداث بالإسكندرية، توصل إلى أن ٢٧٪ من الآباء كانوا شركاء مع أبناءهم بالتحريض، أو الاتفاق، أو المساعدة^(٤). وكذلك توصلت الدراسة التي أجراها الدكتور/ محمد شفيق، في مصر عن ظاهرة جناح الأحداث، بأن انحراف أحد أفراد الأسرة هو سبب البداية في الانحراف وبنسبة ١٥,٧٪ من مجموع عينة البحث الذي أجري على الجانحين^(٥).

٢ - عدم استقامة رب الأسرة: ينعكس ذلك على تربية الأولاد، إما بالكبت، أو بالتنازع، أو بالمزيد من العطف، وقد بين البعض أن كثرة الانحرافات النفسية عند الايرلنديين تعود إلى تشديد الأمهات في تربية

(١) د. محمد سلامة محمد غباري، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور رعاية الخدمة الاجتماعية معهم، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط، ١٩٨٩م)، ص ١٢١ - ١٢٢. ولزيد من الاطلاع عن الأسرة ودورها في سلوك الفرد انظر: د. إبراهيم عبدالرحمن الطنحيس،

دراسات في علم الاجتماع الجنائي، (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، ص ١٣١ وما بعدها.

(٢) د. أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، (بغداد: مطبعة النيزك، ط٢، ١٩٩٨م)، ص ٣١.

(٣) د. محمد سلامة محمد غباري، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٤) محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية، بدون ذكر الطبعة والتاريخ)، ص ٤٥٠.

(٥) د. محمد شفيق، الجريمة والمجتمع محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٤٨.

أولادهم؛ وعند اليهود يرجع إلى إكثار الأمهات من العطف، واللطف بأولادهم؛ وعند الايطاليين لتشديد الآباء على الأولاد؛ وعند جماعة من الأمريكيين لكثرة المنازعات بين الإخوة والأخوات^(١).

٣ - عدم التوافق بين أفراد الأسرة: يعد هذا العامل من أخطر العوامل المؤدية إلى بروز حالات الانحراف، وقد يرجع إلى العنف داخل الأسرة بحيث يأخذ أشكالاً عدة، كالسب، والتحقير، والضرب، والتهديد بالحرمان من أي شيء... إلخ^(٢).

٤ - جهل الأسرة بالأساليب التربوية الصحيحة: قد يؤدي إلى تنشئة اجتماعية تأخذ جانب القسوة، أو التذليل^(٣)، وقد أكدت الدراسة التي أجراها حسن الساعاتي، عن جنوح الأحداث، بأن نسبة ٢٦,١٪ من الأحداث الجانحين، تعود إلى قسوة الآباء في أسلوب التربية^(٤).

ثانياً - البيئة المدرسية: تعد البيئة المدرسية من العوامل التي تلعب دوراً في سلوك الطلاب، فإذا كانت أسرة (قيادة) المدرسة قوية وسليمة، انعكست سماتها الخيرة على الطلاب في سلوكهم، مما يساعد على إيجاد جيل سليم وناجح، أما إذا كان سلوكها يعثره علل وانحراف، فذلك يعد شراً يعود بالضرر على الطلاب، لا سيما الذين لم يكتسبوا في بيئاتهم الأسرية السلوك السوي^(٥). كذلك رفقاء المدرسة إن كانوا من الأسوياء، خلقوا جيلاً سوياً في الحاضر والمستقبل، وإن كانوا من رفاق السوء، فإن النتيجة ستكون مبشرة بجيل منحرف يهدد حاضر ومستقبل الطلاب.

ثالثاً - بيئة العمل: تؤدي بيئة العمل دوراً في تسهيل الانحراف الوظيفي، ومن أخطر انحراف سلوك المسؤول الأول في السلم القيادي، مما قد يؤدي إلى انحراف سلوك بعض العاملين معه في القيام بأفعال إجرامية ضارة بالعمل، كالسرقة، أو الاختلاس، أو الرشوة... إلخ، كذلك من الانحراف عدم إيذاء المسؤول المباشر بحقوق العاملين، كعدم منحهم الرواتب المستحقة، وحرمانهم من الترقيات وغير ذلك من الحقوق، مما يجعلهم غير راضين عن عملهم الذي يقومون به، كما يؤدي عدم الإيذاء بحقوق العاملين إلى إعلانهم للإضراب، والتوقف عن العمل... إلخ^(٦)، كما أن عدم ملاءمة العمل لقدرات الفرد الجسمية، والعقلية، (ومؤهلاته العلمية وخبراته)، يكون دافعاً للتكاسل، والعبث، ومن ثم تراجع الإنتاج، بسبب الخلل في سير العمل.

(١) د. عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦م)، ص٤٢. ولزبد من الاطلاع انظر: نفس المصدر، ص٣٦٢ - ٣٦٦.

(٢) د. عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٥٤.

(٣) لزبد من الاطلاع انظر: د. خيري خليل الجميلي، السلوك الانحراي في إطار التخلف والتقدم، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٤) د. محمد شفيق، الجريمة والمجتمع محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، مرجع سابق، ص١١٣.

(٥) د. أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص٥٣. ولزبد من الاطلاع عن البيئة المدرسية انظر: د. إبراهيم عبدالرحمن الطنجيس، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص٢٣٣ وما بعدها.

(٦) د. أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص٦٠ - ٦١.

وأيضاً من عوامل الانحراف بسبب بيئة العمل وجود عمال، أو موظفين من ذوي السلوك المنحرف قد يؤثرون على بقية زملائهم في العمل، ويدفعونهم إلى الانحراف وقد يصل الأمر في حالة تفشي السلوك المنحرف في بيئة العمل إلى حد الصراعات، والخصومات التي قد تدفع ببعض الموظفين من ذوي السلوك المنحرف إلى ممارسة أفعال عدوانية ضد رؤسائهم، أو ضد زملائهم.

رابعاً -بيئة الحي السكني: المقصود ببيئة الحي السكني، المنطقة التي يسكن فيها الفرد مع جيرانه من سكان الحي؛ لأن الحي هو حلقة الاتصال بين الأسرة والمجتمع، وبين الفرد وجيرانه، وهي تخضع خضوعاً مباشراً لظروف الحي، فإذا كان الحي فاسداً فلا شك سيكون له أثر على أفراد الأسرة؛ لأنه يرسم للسكان نمودج الحياة اليومية؛ لذا فإن الحي يكون مرآة صادقة تعكس قيم الأفراد الساكنين فيه^(١)، ولكن يتوجب التوضيح هنا بأنه ليس كل من يسكن في حي تشيع فيه نسبة من المنحرفين يعد منحرفاً؛ لأن لكل فرد طبيعته وميوله وتركيبته النفسية، فالتأثير يختلف من فرد إلى آخر، وأيضاً يتوقف على نوع العلاقة بين الرفقاء.

خامساً -البيئة الترويحية: المقصود بالبيئة الترويحية، البيئة التي يقضي فيها الشخص وقت الفراغ من العمل، فإن كان يقضيها مع وسائل ترويحية ضارة كمشاهدة الأفلام الإباحية (الغير أخلاقية) التي تبثها بعض القنوات التلفزيونية، أو الإذاعات، أو بعض المواقع الإلكترونية في شبكة المعلومات (الإنترنت) ... إلخ، أو الاطلاع على كتب وقصص، وأسطورات خيالية، أو قصص تتنافى مع الآداب والأخلاق ومبادئ الإسلام، فهذه الوسائل وغيرها من الوسائل الترويحية غير السوية التي تسعى إلى هدم القيم والمعايير الاجتماعية قد تجر الشخص إلى الانحراف، فالشخص لا بد أن يبتعد عن كل الوسائل الترويحية السيئة، وأن يختار الوسائل الترويحية الجيدة التي يستفيد منها في تنمية عقله، وفكره التي تنوره إلى طريق الخير والصواب، كالاطلاع على الكتب الإسلامية، ومشاهدة البرامج القيمة التي تبث في القنوات التلفزيونية، أو الإذاعية، أو غيرها من الوسائل.

وقد تبين من الدراسة التي أجراها الدكتور/ محمد شفيق، في مصر عن ظاهرة جنوح الأحداث، بأن الفراغ يعد سبباً رئيساً من أسباب الانحراف، وبنسبة ١٨.٦% من مجموع عينة البحث الذي أجري على الجانحين^(٢).

سادساً -التنشئة الاجتماعية:

تعد التنشئة الاجتماعية بمثابة المرحلة الأولى في عملية تشكيل السلوك الإنساني؛ حيث يتفهم الفرد في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه القيم والرموز الرئيسية، والأنساق الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية التي يشارك فيها بصورة إيجابية.

(١) د. إبراهيم عبدالرحمن الطنحيس، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٢) د. محمد شفيق، الجريمة والمجتمع محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٤٨.

أما إذا تربى الفرد في وسط اجتماعي غير سليم تسوده المفاهيم الاجتماعية الخاطئة، فيما يتعلق بالشرف، والأمانة، والأخلاق، والعدل، والولاء، والصدق، وما شابه ذلك، فقد يتجه الي السلوك الانحرافي الاجرامي، غير مدرك لخطورة ما يقوم به من انحراف في السلوك، ويمكن إرجاع ذلك إلى سوء التنشئة في الوسط الاجتماعي الذي اخفق وقصر في إرشاده إلى الطريق القويم والسليم الذي يرشده إلى الالتزام بالقيم والمبادئ والقوانين الاجتماعية^(١)، التي تعارف عليها المجتمع واعتبر الخروج عنها اعتداء على هذه القيم، والانحراف في السلوك يتوجب على مرتكبيه الخضوع للعقاب العريفي والقانوني.

سابعاً - الحروب: تخلف الحروب آثاراً مختلفة على المجتمع، كانخفاض مستوى المعيشة، وندرة الطعام، وارتفاع أسعار السلع، وزيادة عدد المصابين بالأمراض (النفسية أو العقلية)^(٢)، وتفكك آلاف الأسر نتيجة فقدانها لعائلها (الأب)، بالإضافة إلى تشريد آلاف الأسر، كون الحرب، لا سيما الحديثة أصبحت أكثر تدميراً ووحشية على السكان والمساكن ... إلخ، كما تؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وقلة الموارد الاقتصادية، ونتيجة لذلك ويحثاً عن مصادر الرزق قد يضطر بعض الأفراد من ذوي النفوس الضعيفة إلى اللجوء إلى طرائق غير مشروعة في الحصول على الاحتياجات المعيشية، وهذا يعد سلوكاً منحرفاً، يدفع في بعض الأحيان إلى قيام الفرد بارتكاب الجريمة، وقد لوحظ من بعض الإحصاءات أن جرائم الانحراف ((تزيد بنسبة لا تقل عن ٢٥% أثناء الحرب وفي أعقابها))^(٣).

ثامناً - القصور العقلي: يعد القصور العقلي لدى الإنسان أحد العوامل التي تؤدي إلى انتهاج سلوك الانحراف؛ نتيجة لضعف الإنسان في التمييز بين السلوك السوي وغير السوي، ولأن الأمراض العقلية لها تأثير كبير على الانحراف، مثل الانحراف الذي يحدث تحت تأثير المواد المخدرة، والمشروبات الكحولية التي تجعل الشخص في حالات لا يستطيع معها التحكم في تصرفاته وأعماله الخاطئة، فالكحوليات لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالسلوك المنحرف كالتشرد، والاعتصاب الجنسي، والاعتداء على الآخرين ... إلخ، بل إن تعاطي الكحوليات بمفردها جريمة يعاقب عليها القانون^(٤). وقد أكدت ذلك دراسات عدة، منها الدراسة التي أجراها (جونسن) في إنجلترا، أظهرت أن نسبة ٦٠% من جرائم القتل، ونسبة ٢٨% من جرائم الايذاء، ونسبة ٥٠% من جرائم الاعتصاب ارتكبتها أشخاص وهم في حالة سكر^(٥).

تاسعاً - الوضع الاقتصادي والاجتماعي: إن تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى خلق بيئة مساعدة على تزايد سلوك الانحراف، ويصبح هناك علاقة بين هذا السلوك، وبين المشكلات

(١) د. إبراهيم عبدالرحمن الطنحيس، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ١٣٠ - ١٣١.

(٢) مزيد من التفاصيل انظر: د. خيرى خليل الجميلي، السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، مرجع سابق، ص ٢٨٤ - ٢٨٦.

(٣) محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٤٦١.

(٤) د. محمد سلامة محمد غباري، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٥) د. أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ٧٤ - ٧٥.

الاجتماعية، والاقتصادية مثل: البطالة، والفقر، وغلاء المعيشة ... إلخ، كما أن القوانين التي تحد من حرية الأفراد في مختلف المجالات الاقتصادية، والمالية قد تشكل عائقاً أمام تطلعات الأفراد والجماعات في تحسين أوضاعهم الاقتصادية؛ بالتوسع في ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي تساعد على زيادة الإنتاج، ومن ثم القضاء على الأزمات الاقتصادية كالفقر، والبطالة ... إلخ.

ولذا يعد الفقر - أحياناً - سبباً من الأسباب التي تؤدي إلى السلوك المضاد لروح الجماعة، وقد بين البعض أن ((الفقر في حد ذاته قد لا يعد مسؤولاً عن الجنج، أو عن السلوك الإجرامي، وهذه العبارة تؤيدها الشجاعة، والصلابة، والأمانة، ومثانة الخلق التي يبيدها آلاف الآباء الذين يفضلون الموت جوعاً عن السرقة، ويفرسون هذا الاتجاه في أبنائهم))^(١).

ويمكن القول: إن الفقراء، لا سيما في المجتمعات الإسلامية يكونون أكثر تردداً عند التفكير في ممارسة سلوك الانحراف، ويبدلون جهوداً في كسب الرزق والعيش عن طريق الحلال، كما يحث الفقراء أبناءهم على الكسب المشروع، بل إن الظروف، أو الأوضاع الاقتصادية القاسية تمثل - أحياناً - دافعاً، أو حافزاً لدى الكثير من أبناء الفقراء على التفوق، والنجاح في التعليم والعمل ... إلخ؛ بهدف القضاء على الفقر، وتحسين الوضع الاقتصادي لأفراد الأسرة.

وإذا كان الفقر في حد ذاته لا يؤدي إلى الانحراف، فإن الخلل في النظم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية في المجتمع، بالإضافة إلى ضعف، أو فقدان الوازع الديني (الإسلامي) لدى الشخص - كلها تساعد في الإقدام على ممارسة السلوك الانحرافي، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يزني الزاني، حين يزني، وهو مؤمن. ولا يشرب الخمر، حين يشربها، وهو مؤمن. ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن. ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن))^(٢).

عاشراً -أصدقاء السوء: ويشكل أصدقاء السوء، في المؤسسات التعليمية كالمدرسة والجامعة وغيرها، وكذلك في العمل والحي الذي يسكنه الشخص عاملاً من العوامل التي قد تساعد على الانحراف، ونحن ندرك ونعلم مدى تأثير الأصدقاء على سلوك الشخص، فعن أبي موسى - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((مثل الجليس الصالح والسوء، كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك:

(١) د. خيرى خليل الجميلي، السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٢) الإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجه، تحقيق/ محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، كتاب الفتن، باب النهي عن النهبة، حديث رقم (٣٩٣٦)، ج ٢/ ص ١٢٩٨ - ١٢٩٩.

إما أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ربحاً طيبة، ونافخ الكير: إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد ربحاً خبيثاً^(١)، قوله ((يحذيك)) أي يعطيك^(٢).

ومن خلال الدراسة التي أجراها الدكتور/ عدلي السمري، في مدينتي القاهرة والإسكندرية، تؤكد النتائج أن نسبة ٨٨,٥٪ من عينة الدراسة المتعاطين للمخدرات قد حصلوا عليها في أول تجربة من أحد الأصدقاء أو الزملاء، كما يلعب الأصدقاء نفس الدور بالنسبة لشرب الكحوليات بنسبة ٧٥٪^(٣). وكذلك الدراسة التي أجراها الدكتور/ محمد شفيق، في مصر عن ظاهرة جنوح الأحداث، تؤكد بأن رفاق السوء هم سبب الانحراف في الانحراف لأول مرة وبنسبة ٥٧,١٪ من مجموع عينة البحث الذين أجري على الجانبين^(٤).
 حادي عشر - وسائل الإعلام: تلعب وسائل الإعلام المختلفة دوراً في الانحراف، فإما أن تكون هذه الوسائل ذات برامج هادفة تخفف من مشاكل الحياة، وتبسطها، وتخلصها من النواحي الانفعالية الزائدة، ومن الصراعات التي تستنفذ جزءاً كبيراً من الطاقة، وإما أن تكون برامج لهو معدومة الفائدة، أو برامج منحطة تيسر للناظر لها والمستمع طرائق الانحراف، وكيفية الوصول إليها^(٥).

ومن خلال الدراسة التي أجرتها الدكتورة/ فاطمة القليني، عن جرائم الأطفال المنشورة في صحيفة الأهرام، تبين أن نسبة ١٤٪، وواقع ٦٥ حالة كانت عبارة عن تقمص وتقليد الشخصيات الإعلامية في السينما والتلفزيون، ومن الواضح أن هناك قدراً من العنف والرعب الذي يقدم من خلال وسائل الإعلام، والإثارات التي تتضمنها البرامج والمضامين المثيرة للغرائز^(٦)، وهذه البرامج لاشك أن لها آثارها السلبية على المشاهدين لها، لا سيما ذوي النفوس الضعيفة.

ثاني عشر - التمايز في تطبيق القوانين: يؤدي التمايز في تطبيق القوانين بين أفراد المجتمع إلى خلق صورة سلبية تجاه القائمين على الضبط وأجهزة العدالة، كما يندرج هذا التصرف المخل بظهور مجموعة من الأفراد يتدمرون من عدم تطبيق العدالة بين الجميع بالتساوي، بمعنى وقوع العقاب على الضعفاء

(١) الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، صحيح البخاري، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، حديث رقم (٥٥٣٤)، ص ١٠١٢.

(٢) الإمام الحسين بن مسعود البغوي: شرح السنة، تحقيق/ شعيب الأرنؤوظ وزهير الشاويش، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ج١٣/ ص ٦٨. وللمزيد انظر/ الإمام محي الدين أبو زكريا يحيى النووي: صحيح مسلم بشرح النووي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، بدون ذكر التاريخ)، ج١٦/ ص ١٧٨.

(٣) د. أمال عبدالمجيد وآخرون، الانحراف والضبط الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

(٤) د. محمد شفيق، الجريمة والمجتمع محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٥) د. خيرى خليل الجميلي، السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، مرجع سابق، ص ٢٦٥. ولزيد من الاطلاع انظر: د. محمد سلامة محمد

غباري، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، مرجع سابق، ص ١٦٣ - ١٦٩.

(٦) د. أمال عبدالمجيد وآخرون، الانحراف والضبط الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٣٦٠.

دون الأقوياء وذوي الجاه والسلطان، أو يطبق على أبناء فئة من الناس دون فئة أخرى، أو على أبناء منطقة دون أخرى... إلخ، وفي هذه الحالة غالباً ما يؤدي عدم الشعور بالتساوي أمام القانون إلى الانحراف أياً كان نوعه.

ثالث عشر - ضعف الجزاءات ضد المنحرفين: إن عدم الحزم في تنفيذ الجزاء والعقاب ضد المنحرفين يؤدي إلى التمداد في ممارسة السلوك غير السوي لدى الأفراد؛ فيظن بعضهم أن سلوكه في المجتمع كفرد لا يعني أحداً، ومن أجل هذا يجب التأكيد على الجزاءات؛ حفاظاً على النظام، وقد تكون الرقابة ضعيفة مع أن الجزاءات شديدة، ولكن القائمين على تنفيذها لا ينفذونها بدقة؛ بسبب نقص القوى العاملة في ميدان الضبط الاجتماعي^(١)، أو تدخل أطراف نافذة تحول دون تطبيق القانون، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان معيار الرقابة والعدالة لقيمتها، وأهميته لدى المجتمع.

رابع عشر - ضعف الوازع الديني (الإسلامي): يعد الوازع الديني (الإسلامي) في مقدمة مقومات البيئة الاجتماعية، فهو لا يقتصر على العبادات وإقامة الشعائر الدينية، بل هو العنصر الجوهري في التنشئة الاجتماعية للأفراد، وحصناً منيعاً يعصمهم من التورط في ارتكاب الإثم والخطيئة، ويحول بالتالي دون قيام السلوك المنحرف^(٢). وقد يؤدي فقدان الضابط الديني إلى عدم الخشية من الإقدام على ممارسة سلوك غير سوي يتنافى مع الدين ومع قيم المجتمع وأخلاقه، وفي هذا يقول الله عز وجل: ﴿الرَّانِي لَأَنْكَحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَأَنَّكَحَهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣)، والنص القرآني الكريم يوضح أن الإيمان يتضاءل حتى يصل إلى درجة التلاشي عند ارتكاب الشخص للجريمة، ومن ثم يغيب أيضاً الوازع الديني، فتضعف معه درجة مقاومة الانحراف، ومعنى ذلك أن الزاني، والسارق، والناهب يغفلون عن إيمانهم تماماً لحظة إقدامهم على ارتكاب جريمة الزنا، أو السرقة، أو النهب... إلخ، ومن ثم يغيب تماماً -الوازع الديني عند ممارسة ذلك الفعل^(٤)، ولذا يؤدي غياب الضابط الديني المتمثل في الوظيفة الإيمانية إلى ممارسة السلوك الانحرافي دون خوف، وقد يسري نفس هذا على الجرائم الأخرى.

ومما سبق، يتضح أن نقص التوجيه والتوعية الدينية، يعد من أهم العوامل المؤثرة في الانحراف السلوكي، فالدين له أثر كبير في تحصين الإنسان عن الانحراف، أو الوقوع فيه، وذلك بما يتضمنه من

(١) د. محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، مرجع سابق، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٢) د. أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ٨١. ولزيد من الاطلاع عن العامل الديني انظر: د. إبراهيم عبد الرحمن الطنجيس، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ١١٧ وما بعدها.

(٣) سورة النور الآية ٣.

(٤) د. عبدالله الغني غانم، الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٦٥ - ١٦٦.

القيم الأخلاقية والروحية، ومن الأوامر والنواهي، وفي الحث على السلوك القويم، وهذا كله يجعل الفرد لا يفكر في القيام بأي عمل منحرف؛ لأن الإيمان السليم له دور كبير في التحصين من الانحراف. وأخيراً، يمكن القول: إن السلوك الانحرافي مثله مثل غيره من أنماط السلوك، يتم اكتسابه ثقافياً واجتماعياً؛ حيث يرى البعض أن الفرد ((يكتسب مختلف المهارات، نتيجة لاختلاطه وتعايشه في بيئة ثقافية اجتماعية تكسبه مختلف المؤثرات، والرغبات، والأهداف، والعلاقات))⁽¹⁾، لذا فالبيئة المحيطة بالإنسان تلعب دوراً أساسياً في تشكيل سلوكه السوي، أو الانحرافي ابتداءً من البيئة الداخلية، وهي بيئة الأسرة التي تلعب الدور الأهم في حياة الإنسان، وكذا بيئة المدرسة، والبيئة التي يعيش فيها، كالحى في المدينة، أو في القرية الريفية، وبيئة العمل، والبيئة الترويحية التي يقضي فيها الفرد وقت فراغه، لذا فإن مسيرة حياة الإنسان التي يقضيها لا تقتصر على بيئة محددة، وإنما في بيئات مختلفة، وكل بيئة لها دور في تشكيل سلوكه، فإذا كان أي من هذه البيئات يوجد فيها من ذوي السلوك السيء أو الفاسد فلا شك أنها ستؤثر سلباً على سلوك الفرد، وقد تؤدي إلى انحرافه، بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية ... إلخ، فهي الأخرى لها انعكاساتها على الفرد سلباً وإيجاباً.

المبحث الثاني

آثار انحراف السلوك على أمن المجتمع ووسائل الوقاية

لقد سبق ذكر أهم العوامل التي تساهم في انحراف السلوك على مستوى البيئة الأسرية، أو الاجتماعية أو غيرها، أما في هذا الموضوع فإن الحديث يتركز حول الآثار المختلفة للسلوك الانحرافي الإجرامي؛ بغية الوقوف على آثار هذا السلوك الذي يؤدي إلى ارتكاب الجرائم المختلفة التي تؤثر على أمن الفرد والمجتمع، بل ويتسع أثر ذلك السلوك الإجرامي على أمن الدولة بكاملها، وللتعرف أكثر إلى آثار الانحراف، سيتم الاستعانة بالإحصائيات التي تضمنت الجرائم باعتبارها من الآثار الناتجة عن السلوك الانحرافي الإجرامي، وما يترتب عليها من آثار أخرى، فمن خلال تحليل إحصائيات الجرائم في الجمهورية اليمنية للأعوام من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٣م من واقع البيانات المتاحة في الإحصائيات السنوية للجرائم المسجلة رسمياً في كتب الإحصاء السنوية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء، وفي التقارير الإحصائية لوزارة الداخلية، وتم التركيز في المطلب الأول على: آثار انحراف السلوك، وفي المطلب الثاني على: وسائل الوقاية من الانحراف، وذلك فيما يأتي:

(١) د. مصطفى عبدالمجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٩١ - ٩٢.

المطلب الأول

آثار انحراف السلوك

تعد البيانات الإحصائية الرسمية من البيانات الكمية للجرائم المختلفة، ولذا لا بد من استقرارها؛ للوقوف على بعض المؤشرات والوصول إلى الأهداف المطلوبة، سواءً على مستوى اليمن بشكل عام، أم على مستوى كل محافظة، ومن خلال البيانات المتاحة سيتم البحث في أنواع الجرائم وعددها، بالإضافة إلى مؤشرات اتجاه الجريمة؛ بغرض التعرف على مدى زيادة أو تراجع نسبة الجريمة خلال تلك الفترة، ثم عرض المؤشرات الجغرافية للجريمة؛ بهدف تحديد أكثر الجرائم انتشاراً في كل منطقة جغرافية، بعد ذلك يتم ذكر الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجرائم، وذلك على النحو الآتي:

أولاً - عرض وتحليل إحصائيات الجرائم خلال الفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٣م: تعد الإحصائيات السنوية للجريمة هي المصدر الأساسي التي على ضوئها سوف يتم التعرف إلى أنواع الجرائم وعددها، ومؤشرات اتجاه الجريمة، وذلك على مستوى اليمن بشكل عام، وكذا على مستوى كل محافظة، وهي على النحو الآتي:

١ - الجرائم على مستوى اليمن: يتم التركيز في هذا الجزء على موضوعين أساسيين، الأول: أنواع الجرائم، والثاني: مؤشرات اتجاهات الجريمة، وذلك على النحو الآتي:

أ - أنواع الجرائم: إن التعرف إلى أنواع الجرائم وعددها سيكشف عن آثار السلوك الانحرافي الإجرامي خلال الفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٣م، والجدول رقم (١) يبين أنواع الجرائم، والبيانات الإحصائية على النحو الآتي:

- الجرائم ذات الخطر العام: تشير إحصائيات الجرائم للأعوام من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٣م بأنه لا يخلو عام من الأعوام من وقوع الجرائم ذات الخطر العام، ففي عام ٢٠٠٦م بلغ عدد الجرائم ٦٤٤ جريمة، ولكنها سجلت تراجعاً في عام ٢٠٠٨م إلى ٥٧٩ جريمة، ثم اتجهت نحو الازدياد من عام ٢٠٠٩م، بينما شهد عام ٢٠١٣م أعلى نسبة في عدد الجرائم؛ حيث وصل العدد إلى ٨١٨ جريمة، والجرائم ذات الخطر العام هي: الحرائق العمدة، والتفجير العمدة، وتعريض وسائل النقل للخطر، وتعطيل وسائل الاتصال العامة، وإتلاف الطريق العام وغيرها، وارتكاب مثل هذه الجرائم يرجع إلى عدم وجود الضوابط الرسمية أو العرفية الصارمة التي تردع الشخص وتمنعه من الإقدام على ارتكاب أي جريمة من الجرائم التي تمس الصالح العام.

جدول رقم (١): يوضح أنواع الجرائم المسجلة خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣ وعددها في كل سنة^(١)

م	السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	الإجمالي
١	الجرائم ذات الخطر العام	٦٤٤	٦٢٦	٥٧٩	٦٤٢	٧٣٧	٧٢٥	٦٤٩	٨١٨	٥٤٢٠
٢	الجرائم الماسة بالاقتصاد القومي	٩٧	٧٧	١٢٣	٩٦	١٤٦	١٣٦	١٣٣	١٤٨	٩٥٦
٣	الجرائم الماسة بالوظيفة العامة	١٤٩٩	١٥٤٢	١٦١٨	١٦٠٣	١٩٨١	١٢٦٧	١٣٦٩	١٦٠٤	١٢٤٨٣
٤	الجرائم المخلة بسير العدالة	٦٩	٥٦	٦٣	٥٧	٥٧	٢٧	٤٩	٤٨	٤٣٦
٥	جرائم العلانية والنشر	١٨٥	١٨٥	٢٧١	٣١٤	٤٧٦	٣٧٥	٢٩٦	٣٠١	٢٤٠٣
٦	جرائم التسول	٤٩	١٣٧	١٤٣	١٠٩	٥٠	٥٥	٢٩	٤٣	٦١٥
٧	جرائم التزييف والتزوير	٢٤٠	٢٥٦	٢٩١	٢٤٤	٣١٠	٢٢١	١٧٢	١٨٠	١٩١٤
٨	الجرائم الواقعة على الأشخاص والأسرة	١٦٥٩٥	١٧٤٧٤	١٩١٠٢	١٩٤٠٤	٢٠٨٧٨	١٥٣٩٧	١٥٥٤٥	١٨٥٧٨	١٤٢٩٧٣
٩	جرائم الزنا وهتك العرض وفساد الأخلاق	٣٣١٦	٣٠١٦	٣٢٢٨	٣٧٣٧	٤٣٣٠	٢٦٥٦	٢٢٣٩	٣٠٨٥	٢٥٦٠٧
١٠	الجرائم التي تقع على المال	١١٣٤١	١٢٣٨٢	١٣٨٢٦	١٣٠٢٩	١٤٤٣٧	١٢٢٣٩	١١٥٣٧	١٢٤٦٨	١٠١٢٥٩
١١	جرائم معاقب عليها بقوانين أخرى	٩٨٩	١١٤٣	٩١٣	٨٥٥	١٣٤٤	٦٤٢	٧٤٩	٩٧٦	٧٦١١
	الإجمالي	٣٥٠٢٤	٣٦٨٩٤	٤٠١٥٧	٤٠٠٩٠	٤٤٧٤٦	٣٣٧٤٠	٣٢٧٦٧	٣٨٢٤٩	٣٠١٦٦٧

(١) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (صنعاء)، كتب الإحصاء السنوية للأعوام من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٢م. والإدارة العامة للتخطيط والمعلومات والبحوث، التقارير الإحصائية الأمنية السنوية عن الجرائم والحوادث ... للأعوام ٢٠٠٧م و٢٠١٠م و٢٠١١م، (صنعاء: وزارة الداخلية). والإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي الموجز عن الجريمة ... (صنعاء: وزارة الداخلية).

- الجرائم الماسة بالاقتصاد القومي: لقد تبين من البيانات الإحصائية بأن عدد الجرائم الماسة بالاقتصاد القومي قد بلغت ٩٧ جريمة في عام ٢٠٠٦م، وتقارب العدد في عام ٢٠٠٩م؛ حيث وصل إلى ٩٦ جريمة، أما بقية الأعوام فقد اتجهت نحو الارتفاع حتى وصل عددها إلى ١٤٨ جريمة في عام ٢٠١٣م، وهذه الجرائم تتمثل في: تخريب الأموال المتعلقة بالاقتصاد القومي، وتخريب خطوط الكهرباء الرئيسية (ضغط عالٍ)، وتخريب أموال عامة ثابتة أو منقولة وغيرها. وارتكاب مثل هذه الجرائم يرجع إلى قصور في وسائل الضبط الرسمية التي بدورها تقوم بردع كل من تسول له نفسه الإقدام على ارتكاب أي جريمة من جرائم الاقتصاد القومي، فإذا وجد الردع، بلا شك سوف يساهم بشكل كبير في الحد من ارتكاب هذه الجرائم.

- الجرائم الماسة بالوظيفة العامة: تشير البيانات الإحصائية إلى وقوع عدد من الجرائم الماسة بالوظيفة العامة؛ حيث احتلت المرتبة الرابعة بين الجرائم على مدى فترة الثمان السنوات، وقد بلغ عدد الجرائم ١٤٩٩ جريمة في عام ٢٠٠٦م آخذة في الازدياد عاماً بعد آخر حتى بلغ العدد ١٩٨١ جريمة في عام ٢٠١٠م، أما في عام ٢٠١١م فقد شهدت الجريمة تراجعاً وصل إلى ١٢٦٧ جريمة، ثم عادت في الزيادة مرة أخرى؛ حيث بلغت ١٦٠٤ جريمة في عام ٢٠١٣م، وتتمثل هذه الجرائم في: الاختلاس، والإضرار بمصلحة الدولة، وعرقلة سير العمل، والتعدي على الموظف، وازعاج السلطات، ومقاومة السلطات وغيرها من الجرائم.

وانخفاض الجرائم الماسة بالوظيفة العامة في عام ٢٠١١م بشكل ملحوظ له دلالاته، فقد يرجع السبب إلى احتمالين، أحدهما: ثورة التغيير التي شهدتها اليمن في بداية العام، بسبب ترددي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى الخوف وعدم الإقدام من ذوي السلوك المنحرف على ارتكاب مثل هذه الجرائم، والاحتمال الثاني: قد يرجع إلى الخلل الأمني الذي رافق حركة التغيير، مما أدى إلى القصور في الإبلاغ أو التسجيل (رصد) أو ضبط الجريمة.

- الجرائم المخلة بسير العدالة: يتبين من البيانات الإحصائية أن الجرائم المخلة بسير العدالة سجلت أعلى زيادة في عام ٢٠٠٦م، فبلغ عددها ٦٩ جريمة وذلك مقارنة ببقية السنوات؛ حيث تراجع فيها عدد الجرائم فوصلت إلى ٢٧ جريمة عام ٢٠١١م، ثم اتجهت نحو الزيادة مرة أخرى، فبلغ عددها ٤٨ جريمة عام ٢٠١٢م، وتوصف الجرائم المخلة بسير العدالة بأنها: البلاغ الكاذب، وإخفاء الجناة، وهروب المحبوس وغيرها.

- جرائم العلانية والنشر: توضح البيانات بأن جرائم العلنية والنشر قد بلغ عددها ١٨٥ جريمة عام ٢٠٠٦م، ثم زاد عددها حتى وصل إلى ٤٧٦ جريمة عام ٢٠١٠م، أما في عام ٢٠١١م فقد اختلف الأمر حين عادت للتراجع إلى ٣٧٥ جريمة عام ٢٠١١م، وإلى ٢٩٦ جريمة عام ٢٠١٢م، ولكنها لم تستمر في الانخفاض، حيث عادت مرة أخرى نحو الزيادة ليصل عددها إلى ٣٠١ جريمة عام ٢٠١٣م، وهذه الجرائم تتمثل في: التحريض العام، ونشر أخبار تكدر السلم العام، والأفعال والصور المخلة بالأداب العامة وغيرها من الجرائم.

- جرائم التسول: تظهر البيانات الإحصائية أن عدد جرائم التسول بلغ ٤٩ جريمة في عام ٢٠٠٦م، وزاد عددها في عام ٢٠٠٧م إلى ١٣٧ جريمة، بعد ذلك تناقص العدد حتى وصل إلى ٢٩ جريمة في عام ٢٠١٢م، ولكنه في عام ٢٠١٣م أخذ في التزايد إلى ٤٣ جريمة.

- جرائم التزييف والتزوير: لقد بلغ عدد جرائم التزييف والتزوير ٢٤٠ جريمة عام ٢٠٠٦م، واستمر التزايد في عددها حتى وصل إلى ٣١٠ جريمة عام ٢٠١٠م، أما في عام ٢٠١١م، فقد انخفض عددها حتى وصل إلى ٢٢١ جريمة، وفي عام ٢٠١٢م بلغ عددها ١٧١ جريمة، ثم ارتفع عددها في عام ٢٠١٣م فوصل إلى ١٨٠ جريمة، وهذه الجرائم تتمثل في: تزييف العملة، وترويج عملة غير متداولة، والتزوير المادي في المحررات الرسمية، وتزوير المحررات العرفية وغيرها. وارتكاب هذه الجرائم يرجع إلى ضعف في القيم الأخلاقية لدى الشخص، وكذلك ضعف الضوابط الرسمية والعرفية التي تردع الشخص الذي يقدم على ارتكاب الجريمة.

-الجرائم الواقعة على الأشخاص والأسرة: تسجل هذه الجرائم من خلال البيانات الإحصائية أكثر عدداً؛ حيث تحتل المرتبة الأولى بين الجرائم المختلفة خلال الفترة، فبلغ عددها ١٦٥٩٥ جريمة في عام ٢٠٠٦م، وتتزايد من عام إلى آخر حتى وصل عددها إلى ٢٠٨٧٨ جريمة عام ٢٠١٠م، ولكنها في عام ٢٠١١م سجلت انخفاضاً وصل إلى ١٥٣٩٧ جريمة، ولم تستمر في الانخفاض؛ حيث عادت مرة أخرى نحو الازدياد، ففي عام ٢٠١٢م سجلت ١٥٥٤٥ جريمة، وزاد عددها أكثر في عام ٢٠١٣م، فوصل إلى ١٨٥٧٨ جريمة. والجرائم الواقعة على الأشخاص والأسرة متعددة، منها: القتل العمد، والشروع في القتل، والقتل غير العمد، وإحداث عاهة مستديمة، والإيذاء العمدي الخفيف، والإصابة الخطأ، وخطف الأشخاص، والتقطيع والاختطاف، والقطاع القبلي، واختطاف وسيلة نقل، وانتهاك حرمة المسكن، والتهديد، والاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، وغيرها من الجرائم الواقعة على الأشخاص والأسرة.

ومن الملحوظ، أن ارتفاع عدد الجرائم الواقعة على الأشخاص والأسرة مقارنة بالجرائم الأخرى قد يرجع إلى تقصير الأسرة في تربية أبنائها في مرحلة الطفولة والشباب على احترام كرامة الآخرين، وعدم الاعتداء على حياتهم وأعراضهم، بالإضافة إلى ضعف التعليم لدى الشخص؛ مما انعكس على عدم توافقه سلوكه مع السلوك الاجتماعي والأنظمة السائدة في المجتمع التي تحافظ على حياة الإنسان وكرامته، بل والمحافظة على المجتمع وسلامته، وفيما يتعلق بتراجع عدد الجرائم عام ٢٠١١م، يمكن القول: بأنه يرجع إلى اضطراب الأوضاع السياسية أثناء ثورة التغيير في نفس العام، وما رافقها من خلل أمني صاحبه قصور في الإبلاغ أو في رصد وضبط الجريمة.

-جرائم الزنا وهتك العرض وإفساد الأخلاق: تشير إحصائيات الجرائم أن هذا النوع من الجرائم يحتل المرتبة الثالثة، ففي عام ٢٠٠٦م بلغ عددها ٣٣١٦ جريمة، وانخفضت إلى ٣٠١٦ جريمة في عام ٢٠٠٧م، ثم

عادت نحو الزيادة؛ حيث بلغ عددها ٤٣٣٠ جريمة عام ٢٠١٠م، وعادت نحو الانخفاض مرة أخرى حتى وصل عددها إلى ٣٠٨٥ جريمة عام ٢٠١٣م، وهذه الجرائم هي على سبيل المثال: الزنا، واللواط، والاعتصاب، والشروع فيهما، وهتك العرض بإكراه أو بحيلة، والفعل الفاضح مع أنثى، وشرب الخمر، وصناعته، والاتجار به، وتملك أو حيازة أو تعاطي مواد مخدرة، والقذف، والسب، وغيرها من الجرائم.

ومن الملحوظ، أن ارتكاب مثل هذه الجرائم تدل على أن الشخص الذي يقوم بارتكاب جريمة الزنا ليس لديه قدر عالٍ من الوازع الإيماني، بل إن ضعف التربية والقيم الأخلاقية التي يجب أن تمثل رادعاً يمنع الفرد من الانحراف نحو السلوكيات غير الأخلاقية، وكذا ضعف في وسائل الضبط الاجتماعية المختلفة التي تردع كل شخص من الإقدام على ارتكاب الجريمة – كل ذلك أدى إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم.

- الجرائم التي تقع على المال: تأتي الجرائم التي تقع على الأموال في المرتبة الثانية بعد الجرائم الواقعة على الأفراد، حسب ما تبين في إحصائيات الفترة المحددة، ففي عام ٢٠٠٦م وصل عدد الجرائم إلى ١١٣٤١ جريمة، وزاد عددها إلى أن وصل إلى ١٤٤٣٧ جريمة في عام ٢٠١٠م، وتراجع عددها من عام ٢٠١١م حتى وصل في عام ٢٠١٣م إلى ١٢٤٦٨ جريمة. والجرائم التي تقع على المال متعددة، منها: سرقة المنازل والمحلات والسيارات والدراجات والسرقة من السيارات، والنشل، والحراية، ونهب الممتلكات العامة والخاصة بالقوة، والاحتيايل، وجرائم الشيكات، والغش، والابتزاز، وخيانة الأمانة، والإضرار بالمال، وغيرها من الجرائم التي تقع على المال.

ويتبين أن ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم يعود إلى عدم قيام الأسرة والمؤسسات التعليمية بدورهما الصحيح في عملية التربية السليمة، بالإضافة إلى تراجع في القيم الأخلاقية لدى الشخص الذي يسعى وراء الكسب غير المشروع، كما تعكس أيضاً ضعف وسائل الضبط الاجتماعية الرسمية، وغير الرسمية في القيام بعملية الضبط.

- جرائم معاقب عليها بقوانين أخرى: لقد بلغ عدد الجرائم المعاقب عليها بقوانين أخرى ٩٨٩ جريمة في عام ٢٠٠٦م، وفي بقية الأعوام تفاوت عدد الجرائم بين الأزدباد والنقص؛ حيث وصلت الزيادة إلى ١٣٤٤ جريمة في عام ٢٠١٠م، ثم تناقص عددها إلى ٦٤٢ جريمة عام ٢٠١١م، بعد ذلك زاد العدد إلى ٩٧٦ جريمة عام ٢٠١٣م، وتتمثل هذه الجرائم في: قانون حيازة وحمل الأسلحة النارية، وقانون دخول وإقامة الأجانب، وقانون الجمارك، وقانون البيئة وغيرها من القوانين.

وهذه المؤشرات تعطي صورة واضحة بأن التعدي على البيئة يعود إلى التساهل في تطبيق القوانين الرادعة لمن يقوم بتلويث الماء أو الهواء أو التربة باعتبارها المصدر الأساسي لحياة الإنسان التي يجب الحفاظ عليها من أي تلوث.

وفيما يتعلق بتراجع عدد الجرائم المعاقب عليها بقوانين أخرى عام ٢٠١١م، فمن المحتمل أن ترجع إلى طبيعة الأوضاع الأمنية التي رافقت ثورة التغيير التي اندلعت بداية العام، مما أدى إلى بعض القصور في الأداء بخصوص متابعة تلك الجرائم ورصدها وضبط مرتكبيها، وذلك بدليل انخفاض الجرائم عام ٢٠١١م وزيادتها قبل هذا العام وبعده.

وبعد الانتهاء من تحليل أنواع الجرائم، يتبين أن السلوك الانحرافي الإجرامي كان له أثر بارز في ارتكاب الأفعال الإجرامية المختلفة، وأن الجريمة تلازم الفرد والمجتمع بصورة شبه يومية، ومن خلال البيانات الإحصائية التي أظهرت ارتفاع معدل الجريمة على اختلاف أنواعها، يمكن القول: إن السبب يعود بدرجة أساسية إلى تراجع دور وسائل الضبط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى الدور السلبي للبيئة المحيطة بالفرد، وانحطاط في القيم الأخلاقية التي تدفع الفرد إلى اشباع رغباته بطرائق غير مشروعة. والجدير ذكره هنا، بأن الازدياد أو النقص في عدد الجرائم يعد انعكاساً للظروف والأوضاع السائدة في المجتمع سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً من ناحية، ومن ناحية أخرى انعكاساً لوسائل الضبط الاجتماعي الرسمي، أو العرفي. وفيما يتعلق بانخفاض بعض الجرائم في عام ٢٠١١م بشكل ملحوظ مقارنة بالأعوام السابقة له وبعده، مع العلم أنه قد سبق ذكر ذلك في الموضوعات السابقة.

بـ مؤشرات اتجاهات الجريمة: تمثل المقارنة أداة مهمة لمعرفة مؤشر اتجاه كل جريمة من الجرائم نحو الزيادة، أو النقص، وذلك بمقارنة عام ٢٠١٣م بعام ٢٠٠٦م، ومن خلال بيانات الجدول رقم (٢) تبين أن مستوى الجرائم بشكل عام قد زاد عددها في عام ٢٠١٣م بالمقارنة بعام ٢٠٠٦م؛ حيث بلغ عدد الزيادة ٣٢٢٥ جريمة وبنسبة ٩.٢٪ موزعة بين: الجرائم ذات الخطر العام التي بلغت نسبة الزيادة فيها ٢٧٪، والجرائم الماسة بالاقتصاد القومي وصلت الزيادة فيها نسبة ٥٢.٦٪، أما الجرائم الماسة بالوظيفة العامة فإن نسبة الزيادة فيها ٧٪، وجرائم العلانية والنشر سجلت نسبة الزيادة فيها ٦٢.٧٪، والجرائم الواقعة على الأشخاص والأسرة بلغ معدل الزيادة فيها ١٢٪، والجرائم التي تقع على المال زادت بنسبة ١٠٪. وهذه المؤشرات خير دليل على تطور ظاهرة السلوك الانحرافي الإجرامي وتساعد الجرائم بأنواعها المختلفة، وهذا يشكل خطراً على الفرد والمجتمع والدولة، كما يعطي هذا المؤشر دليلاً واضحاً على وجود قصور في وسائل الضبط على مستوى الأسرة والمجتمع والدولة في مواجهة، ومعالجة السلوك الانحرافي الإجرامي، كما ينبغي أن تتحمل أجهزة الدولة المختلفة القسط الأكبر في مواجهة السلوك الإجرامي، والحد من انتشاره؛ لينعم الناس بالأمن والسكينة.

أما الجرائم التي تراجع عددها في عام ٢٠١٣م بالمقارنة بعام ٢٠٠٦م فتتمثل في: الجرائم المخلة بسير العدالة؛ حيث انخفضت بنسبة ٣٠٪، وكذا جرائم التزييف والتزوير سجلت انخفاضاً بنسبة ٢٥٪، وجرائم الزنا وهتك

العرض وإفساد الأخلاق انخفضت بنسبة ٧٪، أما الجرائم المعاقب عليها بقوانين أخرى فقد انخفضت بنسبة ١٠.٣٪، وجرائم التسول انخفضت بنسبة ١٢٪. وهذه المؤشرات تقدم دليلاً واضحاً على وجود معالجات ساهمت في تراجع السلوك المنحرف الإجرامي، سواءً كان ذلك نتيجة لقناعة الأشخاص المنحرفين بخطورة هذا السلوك وضرره عليهم وعلى المجتمع، وهذا يدخل في إطار الرقابة الذاتية للأفراد، أم بسبب قيام وسائل الضبط الرسمية وغير الرسمية بدورها الإيجابي في محاربة كل سلوك منحرف في المجتمع؛ حيث ساهم كل ذلك في تراجع عدد الجرائم.

جدول رقم (٢): يوضح مؤشرات اتجاهات الجريمة بحسب نوع الجريمة لعام ٢٠٠٦م وعام ٢٠١٣م^(١)

م	أنواع الجرائم	الأعوام والفارق بينهما		الفارق بينهما	
		٢٠٠٦م	٢٠١٣م	العدد	النسبة
١	الجرائم ذات الخطر العام	٦٤٤	٨١٨	١٧٤	٢٧
٢	الجرائم الماسة بالاقتصاد القومي	٩٧	١٤٨	٥١	٥٢.٦
٣	الجرائم الماسة بالوظيفة العامة	١٤٩٩	١٦٠٤	١٠٥	٧
٤	الجرائم المخلة بسير العدالة	٦٩	٤٨	٢١	٣٠-
٥	جرائم العلانية والنشر	١٨٥	٣٠١	١١٦	٦٢.٧
٦	جرائم التسول	٤٩	٤٣	٦	١٢-
٧	جرائم التزييف والتزوير	٢٤٠	١٨٠	٦٠	٢٥-
٨	الجرائم الواقعة على الأشخاص والأسرة	١٦٥٩٥	١٨٥٧٨	١٩٨٣	١٢
٩	جرائم الزنا وهتك العرض وإفساد الأخلاق	٣٣١٦	٣٠٨٥	٢٣١-	٧-
١٠	الجرائم التي تقع على المال	١١٣٤١	١٢٤٦٨	١١٢٧	١٠
١١	جرائم معاقب عليها بقوانين أخرى	٩٨٩	٩٧٦	١٣-	١.٣-
	الإجمالي	٣٥٠٢٤	٣٨٢٤٩	٣٢٢٥	٩.٢٪

٢ - مؤشرات الجريمة جغرافياً: يتم التركيز في هذا الموضوع على المؤشرات الجغرافية للجرائم؛ لأنها تعطي دلالة واضحة على ارتكاب الجرائم ومكان تركزها الجغرافي، وكذلك على مؤشرات اتجاه الجريمة نحو الازدياد، أو النقص من خلال مقارنة عام ٢٠١٣م بعام ٢٠٠٦م، وهي على النحو الآتي:

(١) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (صنعاء)، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٦م، ص ٣٤٠. والإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي الموجز عن الجريمة ... (صنعاء: وزارة الداخلية)، ص ٣٢.

أ - مؤشرات الجريمة: تعطي المؤشرات الجغرافية صورة واضحة عن مدى ارتباط الجريمة بالمنطقة الجغرافية، وكذا عن مدى الاختلاف أو التفاوت في عدد الجرائم في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، ومن خلال بيانات الجدول رقم (٣) يتضح أن الجرائم قد انتشرت في جميع محافظات الجمهورية اليمنية، باستثناء محافظة الجوف التي لم تبين الإحصائيات وقوع أي جريمة فيها خلال عام ٢٠١٢م، وغياب الجريمة هنا لا يعني قط عدم وجودها بقدر ما يعني عدم رصدها بكل تأكيد؛ لأن الجريمة ظاهرة اجتماعية تتميز بالعمومية التي لا يخلو منها أي مجتمع، كما أن الجرائم تتفاوت من محافظة إلى أخرى، سواءً على مستوى العام الواحد، أم خلال الفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٣م.

كما يتبين من الجدول رقم (٣) بأن أمانة العاصمة صنعاء تحتل المرتبة الأولى في إجمالي عدد الجرائم المرتكبة خلال الفترة، بل شكلت الجريمة فيها ما يقرب من ثلث إجمالي الجرائم من بداية الفترة إلى نهايتها، والسبب أن امكانية الرصد والضبط أكثر حضوراً من أي مكان آخر. يليها محافظة تعز، ثم محافظة عدن، أما بقية المحافظات فكانت على التوالي (الحديدة، إب، ذمار، حجة، حضرموت، عمران، لحج، صنعاء، الضالع، أبين، شبوة، مأرب، المحويت، صعدة، البيضاء، المهرة، ريمة، الجوف).

ومما تقدم، يتضح أن الجرائم تنتشر في جميع المحافظات، ولكنها تتفاوت من محافظة إلى أخرى، وهذا يفيد بأن الجريمة تزداد في المدن الرئيسية؛ بسبب الكثافة السكانية فيها، أو بمعنى آخر تنتشر الجرائم في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية، وتقل في المناطق الريفية؛ لأن المدن الكبيرة تتركز فيها كل النشاطات السياسية، والاقتصادية، والثقافية... إلخ، كما أن مجتمع المدن يتميز بعدم التجانس، بينما المجتمع الريفي يتميز بأنه مجتمع متجانس نفسياً، واجتماعياً، وتقوى فيه روابط القرابة، والجوار، والعلاقات الاجتماعية، بالإضافة إلى قوة الضبط الاجتماعي العربي الذي يلجأ إليه في حل الكثير من المشكلات التي تحصل في الريف.

جدول رقم (٣) يوضح المؤشرات الجغرافية للجريمة من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣م^(١)

الأعوام المحافظة	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	الإجمالي
إب	٢٣٥٣	٢٤٥١	٢٦٢٦	٢٦٤٣	٢٨٤٠	٢٠٤٠	١٧٤٨	٢٣٠٠	١٩٠٠١
أبين	٨٧٠	٨٦٨	٨٤٦	٩٦٥	٩٩٥	٣٣٤	١٣٥	٢٤١	٥٢٥٤
أمانة العاصمة	١٠٤٦٣	١١٦٠٢	١٢٠٥٦	١٢٠٥٢	١٣٨٣١	١٠٢٨١	١٠٩٧٨	١٣٣٥٧	٩٤٦٢٠
البيضاء	٣٦٦	٢٨٩	٣٦٧	٢٩٨	٤٣٠	٣٩٤	٣٠٣	٥٤٨	٢٩٩٥
تعز	٣٥٣٠	٣٤١٢	٤٢٢٥	٤٢٥٥	٤٨٥٢	٣٧٢٧	٤٢٣٢	٤٥٦٢	٣٢٧٩٥
الجوف	١٦٦	١١٦	١٥٩	١٤٧	١٧٧	٥٦	-	٩٧	٩١٨
حجة	١٧٨٦	٢١٥٤	٢٤٦٩	٢١٢٠	٢٤٦٨	١٧٥٦	١٦١٧	١٧٩٩	١٦١٦٩
الحديدة	٢٥٨٢	٢٧٧٢	٢٦٥٣	٢٤٧١	٢٩٧٧	٢٦٦٣	٢٥٥٩	٣١٠٠	٢١٧٧٧
حضرموت	١٥١٠	١٨٥٥	١٧٠٢	١٣١٩	١٦٧٤	١٥٦٥	١٤٣٦	١٢١٣	١٢٢٧٤
ذمار	١٩٥٥	١٩٨٠	٢٤٠٠	٢٤٢٢	٢٧٣٢	٢٠٨٨	١٩٠٨	٢٠٥٤	١٧٥٣٩
شبوثة	٦٨٤	٦٦٣	٩٣٦	٦٨٣	٦١٩	٤٩٨	٤١١	٣٧٠	٤٨٦٤
صعدة	٧٠٠	٤٥٢	٥١٨	٤٨١	٤٤٠	٣٠٦	٢٦٧	٢٧٠	٣٤٣٤
صنعاء	٦٠٨	٤٩٠	٥٦٣	٦٩٤	١٠٦٤	٨٢٦	٨٣٢	١٦٥٣	٦٧٣٠
عدن	٢٨٦٥	٢٩٧٢	٣٣٩٥	٣٤٨٨	٣٥٠٦	٢٥١٩	١٨٦٩	١٦٦٢	٢٢٢٧٦
لحج	١٣٣٠	١٤٢٧	١٢٦٣	١٤٠٥	١٤٠٨	١١٠٣	٨٦٥	٩٦٤	٩٧٦٥
مأرب	٧١٢	٥٤٧	٥٣٢	٦٠٢	٥٧٤	٦٠٢	٥٧٩	٦٥٧	٤٨٠٥
المحويت	٤٩٧	٤٧٣	٤٧٦	٦٤٦	٦١٧	٤٤٤	٤٥٥	٦٦٥	٤٢٧٣
المهرة	٢٦١	٢٧٣	٢٤٨	٢٧٥	٢٧٩	٢٥٢	٢٤٥	٢١٨	٢٠٥١
عمران	٩٢٤	١٠٩٦	١٣٧٤	١٨٠١	١٨٢٩	١٣٦٤	١٣٩٦	١٦٤٦	١١٤٣٠
الضالع	٥٨٢	٦٥٢	١٠١٣	١٠٤٢	١٠٩٦	٧٨٩	٧٩٥	٧٤٠	٦٧٠٩
زيمية	٢٨٠	٣٥٠	٣٣٦	٢٨١	٣٣٨	١٣٣	١٣٧	١٣٣	١٩٨٨
الإجمالي	٣٥٠٢٤	٣٦٨٩٤	٤٠١٥٧	٤٠٠٩٠	٤٤٧٤٦	٣٣٧٤٠	٣٢٧٦٧	٣٨٢٤٩	٣٠١٦٦٧

(١) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (صنعاء)، كتب الإحصاء السنوية للأعوام من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٢م، والإدارة العامة للتخطيط والمعلومات والبحوث التقارير الإحصائية الأمنية السنوية عن الجرائم والحوادث ... للأعوام ٢٠٠٧م و٢٠١٠م و٢٠١١م، (صنعاء: وزارة الداخلية)، والإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي الموجز عن الجريمة ... (صنعاء: وزارة الداخلية).

ب _ مؤشرات اتجاهات الجريمة: تؤدي مؤشرات اتجاهات الجريمة إلى معرفة مدى اتجاه الجريمة في كل محافظة من المحافظات اليمنية، سواءً بالزيادة، أم النقص، من خلال مقارنة عام ٢٠١٣م بعام ٢٠٠٦م، ومن بيانات الجدول رقم (٤) يتضح أن المحافظات التي زادت فيها الجرائم على عام ٢٠٠٦م وينسب متفاوتة بلغ عددها عشر محافظات، هي: محافظة صنعاء بنسبة ١٧٢٪، وعمران بنسبة ٧٨٪، والبيضاء بنسبة ٤٩.٧٪، والمحويت بنسبة ٣٤٪، وتعز بنسبة ٢٩.٢٪، وأمانة العاصمة صنعاء بنسبة ٢٧.٦٪، والضالع بنسبة ٢٧٪، والحديدة بنسبة ٢٠.١٪، وذمار بنسبة ٥٪، و حجة بنسبة ٠.٧٪. وهذه المؤشرات إن دلت على شيء، فإنما تدل على أن السلوك الانحرافي الإجرامي يزداد؛ فتنعكس آثاره على تطور ظاهرة الجريمة وانتشارها بشكل سلبي، ويرجع السبب إلى عوامل عدة، اجتماعية، أو اقتصادية، أو ثقافية، بالإضافة إلى القصور في وسائل الضبط بشقيه الرسمي وغير الرسمي للحد من السلوك المنحرف.

كما بين الجدول رقم (٤) أيضاً المحافظات التي تراجع فيها عدد الجرائم وينسب متفاوتة في عام ٢٠١٣م بالمقارنة بعام ٢٠٠٦م؛ حيث بلغ عددها إحدى عشرة محافظة، هي: أبين بنسبة ٧٢.٣٪، وصعدة بنسبة ٦١.٤٪، وريمة بنسبة ٥٢.٥٪، وشبوة بنسبة ٤٦٪، وعدن بنسبة ٤٢٪، والجوف بنسبة ٤١.٦٪، ولحج بنسبة ٢٧.٥٪، وحضرموت بنسبة ١٩.٧٪، والمهرة بنسبة ١٦.٥٪، ومأرب بنسبة ٧.٧٪، واب بنسبة ٢٪. وهذه المؤشرات لها دلالات عدة، فمن المحتمل أن يرجع انخفاضها لا سيما في محافظة (أبين، الجوف، صعدة، ريمة) إلى قلة الإمكانيات المادية والبشرية لدى أجهزة الشرطة وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة، أو إلى قلة الخبرة في تلك الأجهزة، أو إلى عدم التكامل بين المجتمع وأجهزة الشرطة، أو يرجع إلى عدم الإبلاغ عن الجرائم، وكل هذه العوامل وغيرها من العوامل التي تساهم في التقليل في رصد وضبط الجرائم المختلفة. وأيضاً في المقابل فإن هذه المؤشرات تدل على أن المحافظات السابق ذكرها قد شهدت خلال عام ٢٠١٣م انخفاضاً في معدل الجريمة مقارنة بعام ٢٠٠٦م؛ حتى وإن كانت النسب متفاوتة بين المحافظات، إلا أنها تعطي مؤشراً إيجابياً عن تراجع نسبة الجرائم، كما تدل المؤشرات على أن البيئة المحيطة بالفرد، وكذا وسائل الضبط الرسمية وغير الرسمية قد ساهمت في الحد من السلوك الانحرافي الإجرامي.

جدول رقم (٤): يوضح مؤشرات اتجاهات الجريمة بحسب المنطقة الجغرافية لعام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٣^(١)

م	الأعوام المحافظة	٢٠٠٦م	٢٠١٣م	الفارق بينهما	
				العدد	النسبة
١	إب	٢٣٥٣	٢٣٠٠	٥٣ -	٢ -
٢	أبين	٨٧٠	٢٤١	٦٢٩ -	٧٢.٣ -
٣	أمانة العاصمة	١٠٤٦٣	١٣٣٥٧	٢٨٩٤	٢٧.٦
٤	البيضاء	٣٦٦	٥٤٨	١٨٢	٤٩.٧
٥	تعز	٣٥٣٠	٤٥٦٢	١٠٣٢	٢٩.٢
٦	الجوف	١٦٦	٩٧	٦٩ -	٤١.٦ -
٧	حجة	١٧٨٦	١٧٩٩	١٣	٠.٧
٨	الحديدة	٢٥٨٢	٣١٠٠	٥١٨	٢٠.١
٩	حضرموت	١٥١٠	١٢١٣	٢٩٧ -	١٩.٧ -
١٠	ذمار	١٩٥٥	٢٠٥٤	٩٩	٥
١١	شبو	٦٨٤	٣٧٠	٣١٤ -	٤٦ -
١٢	صعدة	٧٠٠	٢٧٠	٤٣٠ -	٦١.٤ -
١٣	صنعاء	٦٠٨	١٦٥٣	١٠٤٥	١٧٢
١٤	عدن	٢٨٦٥	١٦٦٢	١٢٠٣ -	٤٢ -
١٥	لحج	١٣٣٠	٩٦٤	٣٦٦ -	٢٧.٥ -
١٦	مأرب	٧١٢	٦٥٧	٥٥ -	٧.٧ -
١٧	المحويت	٤٩٧	٦٦٥	١٦٨	٣٤
١٨	المهرة	٢٦١	٢١٨	٤٣ -	١٦.٥ -
١٩	عمران	٩٢٤	١٦٤٦	٧٢٢	٧٨
٢٠	الضالع	٥٨٢	٧٤٠	١٥٨	٢٧
٢١	ريمة	٢٨٠	١٣٣	١٤٧ -	٥٢.٥ -
	الإجمالي	٣٥٠٢٤	٣٨٢٤٩	٣٢٢٥	٩.٢ %

(١) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (صنعاء)، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٦م، ص٣٤١. والإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي الموجز عن الجريمة ...، (صنعاء: وزارة الداخلية)، ص٣٠.

ثانياً - الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجرائم: كان الحديث فيما سبق عن أنواع الجرائم وفق البيانات الإحصائية على مستوى المحافظات اليمنية بشكل عام، ثم على مستوى كل محافظة بشكل خاص، أما الآن سيتم الحديث عن الآثار التي تخلفها الجرائم على الفرد، والمجتمع، والدولة، وذلك على النحو الآتي:

١ - الآثار على الفرد: تخلف الجرائم آثاراً مختلفة على مستوى الفرد، لعل من أهمها الآثار على أمنه الحياتي، والاقتصادي، والاجتماعي، وتتمثل هذه الآثار في الآتي:

أ - الآثار على حياته: تعد الجرائم المباشرة التي تقع على الشخص من أهم الجرائم التي تهدد أمن الإنسان، وحياته باعتبار ذلك من أهم وأعلى شيء لديه، فإذا فقدها فقد كل شيء، لا سيما جرائم القتل التي تفقد الإنسان حياته، كما يدخل ضمنها جرائم الإيذاء الجسدي المتمثل في الجروح، وقطع الأعضاء، والتسبب بالعاهات والتشوهات، وما تترك في الإنسان من آلام جسدية، وآثار نفسية^(١). ومن خلال التقرير الإحصائي لوزارة الداخلية اليمنية المتعلق بالوفيات والإصابات البشرية الناجمة عن الجرائم لعام ٢٠١٣م، فقد بلغ عدد الوفيات (٢٦٢٥) حالة وفاة، كما بلغ عدد الإصابات (١٤٨٧٨) حالة^(٢)، لذا فالجرائم الواقعة على الأشخاص لها انعكاساتها السلبية على سلامة الإنسان وحياته، سواء بالقتل وهو فقدان الحياة، أم الإصابة أم حتى انتهاك حريته - جميعها تؤثر على أمنه واستقراره النفسي، والمعيشي.

ب - الآثار الاجتماعية: إن الآثار الاجتماعية للجريمة التي تمس الفرد كثيرة، ومتعددة الأبعاد والاتجاهات، ففي حالة ارتكاب جريمة ما، فإن الجاني والمجني عليه يتعرض لظروف تبعده عن مجال رعاية أسرته، مما قد يعرضها للعديد من المشكلات الاجتماعية، المتمثلة في عدم وجود من يراعى الأبناء، ويشرف على تربيتهم، نتيجة انشغال الأم في عملية تدبير احتياجات الأسرة، كما أن المشكلات الاجتماعية تدفع الأبناء إلى مصاحبة رفقاء السوء وإغراءات الحاجة، مما قد يجعلهم فريسة للانحراف، وارتكاب الجريمة؛ الأمر الذي يساعد على بروز ظاهرة اجتماعية مشجعة للجريمة في المجتمع، مثل: التشرد، والتسول، والجنوح^(٣).

ج - الآثار الاقتصادية: إن الجرائم تؤثر على الفرد في الجوانب الاقتصادية المختلفة، فمثلاً الخسائر الاقتصادية ترتبط بالشخص المنحرف (الجاني)، وكذا ترتبط بالمجني عليه، أي تؤثر اقتصادياً على الطرفين (الجاني والمجني عليه)، إذ إن المجني عليه، لا سيما إذا كان رب الأسرة، أو أحد أبنائها الكبار الذي يعول الأسرة، سواءً أصيب بعجز، أم استبعد نهائياً من مجال القوى العاملة، ففي هذه الحالة يصبح عالية على أسرته بدلاً من أن يعيها... إلخ، وقد يترك ذلك خسارة مالية تتكبدها الدولة؛ لأنه أصبح فرداً غير منتج، ويحتاج إلى إعانة مالية له ولأسرته. وكذا المنحرف (الجاني) هو الآخر يسقط من حساب القوى المنتجة خلال فترة العقوبة، وأيضاً تكون الخسارة أكثر إذا كان رب الأسرة، أو أحد أفرادها الكبار المنتجين، لأنه في هذه الحالة

(١) د. محمد ياسر الأيوبي: النظرية العامة للأمن، نحو علم اجتماع أممي، (لبنان: طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط، ٢٠٠٨م)، ص ١٤٨.

(٢) الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي الموجز عن الجريمة ... (صنعاء: وزارة الداخلية)، ص ٦ - ٨.

(٣) مزيد من الاطلاع انظر: د. السيد علي شتاء، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ١٠٩.

أصبح عائلة على أسرتة، كونها تولت الإنفاق عليه بعد أن كان هو من يقوم بالإنفاق عليها، بالإضافة إلى ما تتكبده الأسرة من تكاليف المحاماة، أو أي تعويض للمجني عليه، لذا فإن الجريمة تلحق آثاراً اقتصادية سلبية على الطرفين الجاني والمجني عليه أيضاً.

وأيضاً، من الآثار الاقتصادية التي تتركها الجرائم الاعتداء على الأموال الخاصة بالإنسان؛ لأنه ((بحاجة إلى ملك يتمتع به، ويستثمره؛ ليكسب معيشته، ومعيشة من هو مسؤول عنهم، فإذا كان هذا الملك مهدداً أصبحت حياة الإنسان كلها مهددة ليس فقط بالحرمان من الأشياء الضرورية لاستمرارها، بل أيضاً بنزع ثمرة جهده وتعبه وما بذله في سبيل تأمين كيانه الاجتماعي ومكانته بين أمثاله من الأفراد الذين يشاركونه الحياة الاجتماعية، فمال الإنسان يشكل وسيلة من وسائل الوجود البشري، والاعتداء عليه يعد اعتداءً مباشراً على الإنسان؛ لأنه يمسه في صميم كيانه الاجتماعي، وأهم هذه الجرائم: السرقة، والاختلاس، والاحتيال، والاعتداء على الأموال))^(١)، بالاعتصاب، أو الحرق، أو التلف.

وممتلكات الفرد قد تتنوع وتعدد، مثل: الأثاث، والأدوات المنزلية، والأجهزة الإلكترونية، والوثائق الخاصة بالفرد والأسرة، بالإضافة إلى وسائل النقل، والمتجر، والمصنع، والأرض... إلخ. وفي المقابل توجد العديد من الأخطار الإجرامية التي تهدد هذه الممتلكات، وذلك من الأشخاص ذوي السلوك الانحرافي الإجرامي، فمثلاً يؤدي تعرض المصدر الأساسي للدخل الاقتصادي للفرد، كالتاجر، أو المصنع، أو السيارة الأجرة إلى السرقة، أو الحريق، أو التلف، أو غيرها من الجرائم إلى تعطيل العمل وفقدان مصدر الدخل، وهذا له انعكاساته السلبية على وضعه، وأمنه الاقتصادي، وعلى من يعولهم. كما أن جرائم السرقة على سبيل المثال تؤثر على أمن واطمئنان الإنسان على ممتلكاته، سواء كانت عقارات أم محلات تجارية أم وسائل نفل من سيارات وغيرها.

٢ - الآثار على المجتمع: إن ظهور الجريمة ووجود أفراد وجماعات خارجة عن معايير وقيم المجتمع، تخلق نوعاً من الصراع بين قيم ومعايير الجماعات المنحرفة من ناحية، وبين قيم المجتمع من ناحية أخرى، أضف إلى ذلك ما يصيب المجتمع من موجات اضطراب وفوضى؛ نتيجة لانتشار الظواهر الانحرافية الإجرامية، وما يترتب عليها من تشويه لقيم المجتمع، فالأمثلة على جرائم الانحراف متعددة ومتنوعة، منها: الاختلاس، ويعني ((تصرف شخص في مال الدولة تصرف مالكة))^(٢)، ويأخذ هذا الأمر صوراً متعددة، مثل: اختلاس أموال نقدية، أو عينية، ولاشك أن هذا التصرف يخلف آثاراً اجتماعية واقتصادية؛ حيث تتمثل الآثار الاجتماعية في تأثيره على سلوك ضعفاء النفوس، وعلى الترابط بين الناس وبالتالي الإضرار بالمصلحة العامة وغيرها من

(١) د. مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، الجزء الأول، الجريمة والمجرم، (بيروت: مؤسسة نوفل، ط٢، ١٩٨٧م)، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) د. السيد علي شتاء، علم الاجتماع الجنائي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ط١، ١٩٩٣م)، ص ١١٤.

الأثار، أما الأثار الاقتصادية، فتمثل في الأضرار التي تقع على الاقتصاد، بل وعلى التنمية الشاملة؛ حيث يوتر الاختلاس على الاستثمار، والإنتاج في مختلف المجالات^(١).

كما تترك الجرائم الواقعة على الأموال الخاصة، كالسرقة، والحريق العمد، والسلب آثاراً سلبية على أفراد المجتمع، حيث يظل أفراد المجتمع في حالة من الخوف والقلق، مما يؤدي إلى تراجع عملية الإنتاج والاستثمار، فأمن الطريق يسهل عملية تنقل الناس من مكان إلى آخر بين القرى والمدن (الريف والحضر)، لقضاء حوائجهم وتبادل المنافع، والمصالح الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية ... إلخ، والعكس من ذلك في حالة وجود الخوف من السرقة، أو النهب، أو التقطع ... إلخ، يجعل الناس في حالة تردد، أو امتناع عن التنقل، وفي هذه الحالة تضيق المصالح، والمنافع بينهم مع أن ذلك يمثل قوام حياتهم ومعيشتهم، بل وتقدمهم ورقبهم، وقد يؤدي هذا الامتناع إلى ظهور مشكلات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ... إلخ بين أفراد المجتمع، وكذلك الغش وخيانة الأمانة يؤثران على أمن المعاملات بين الناس، بل وعلى العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، مما ينعكس سلباً على أمن واستقرار المجتمع وتقدمه.

وكذا الجرائم العلانية والنشر التي تتمثل في التحريض ونشر الأخبار الكاذبة وغيرها، تهدف إلى تحريض الناس، ونشر الإشاعة الكاذبة بينهم، مما يؤدي إلى زعزعة أمن، واستقرار المجتمع والدولة. وأيضاً، يعد تخريب، أو تعطيل الخدمات العامة، مثل: خطوط الكهرباء الرئيسية (ضغط عالٍ) من جرائم الانحراف التي تؤدي إلى آثار سلبية على المجتمع في الجوانب المختلفة، فعلى سبيل المثال يتسبب انقطاع الكهرباء في توقف المصانع الإنتاجية الغذائية، والصحية وغيرها، كذلك تتوقف الأعمال في ورش الحديد، والنجارة وغيرها، وهذا يؤثر على مستوى الدخل الاقتصادي للمجتمع؛ لأن الطاقة الكهربائية أصبحت جزءاً مهماً في حياة الفرد (الشخص)، والمجتمع في الإضاءة والإنتاج، والاستثمار، وفي الكثير من متطلبات الحياة اليومية.

والانحراف لا يقتصر تأثيره السلبي على المنحرف وأسرته، بل إن أضراره وآثاره السلبية تنعكس على مختلف الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية ... إلخ، وقد أشار البعض إلى أن تأثير هذا السلوك ((تعم جميع أطراف المجتمع، حيث لا يسلم من شره أحد))^(٢)، لذا فالانحراف لا يقتصر تأثيره على شخص معين، بل إن تأثيره يشمل أمن المجتمع.

٣ - الأثار على الدولة: تتمثل الأثار الاقتصادية للسلوك الانحرافي الإجرامي على الدولة، فيما تنفقه على أجهزة القضاء، والنيابة، وأجهزة الشرطة، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، والمؤسسات العقابية والاصلاحية، وما يكلفها ذلك من توفير للأموال، والأدوات، والقوة البشرية المعدة للقيام بهذا الدور. بالإضافة إلى الأفراد

(١) لمزيد من الاطلاع انظر: د. السيد علي شتاء، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٢) د. محمد سلامة محمد غباري، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، مرجع سابق، ص ٣٢٠.

الذين يعملون في مختلف المرافق المتعلقة بمكافحة الانحراف والجريمة والوقاية منها، وهؤلاء الأفراد يسقط جهدهم من حساب القوة المنتجة، ويتوقف جهدهم للعمل في مجال هذه الأجهزة^(١).

كما أن الجرائم الاقتصادية تعد اعتداءً مباشراً على اقتصاد الدولة، كجرائم تخريب الكهرباء، ومجاري المياه، والنقل، والاختلاس، وتزوير العملة ... إلخ، وهذه الجرائم لها آثار سلبية على الاقتصاد، فمثلاً الاختلاس يلحق ضرراً كبيراً باقتصاد المجتمع، مما يؤدي إلى تعطيل جانب من جوانب الاستثمار في الاقتصاد العام، وهذه الجرائم تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، وتسبب في العجز المالي للدولة.

والانحراف نحو الجريمة له آثار سيئة على اقتصاد المجتمع الذي تعتمد عليه المجتمعات البشرية، لا سيما الدول الفقيرة التي تسعى إلى النهوض، وتحقيق التقدم، وللحاق بركب المجتمعات المتقدمة، والتخلص من عوامل الجمود والانهايار الذي يمثل أحد مؤشرات الانحراف نحو الجريمة، لا سيما ما يتعلق بالرشوة، والاختلاس، والنصب ... إلخ، في الوقت الذي يكون فيه البناء الاجتماعي ضعيفاً، وغير قادر على دعم وسائل الضبط الاجتماعي، وفي هذه الحالة قد يصل المجتمع إلى مرحلة خطيرة في ظل تفشي مظاهر الانحراف، الذي قد يصعب التخلص منها إلا بإحداث تغييرات نوعية في أنساقه وسياقه العام^(٢).

وكذلك تعد الجرائم الماسة بالوظيفة العامة التي تتمثل في الإضرار بمصلحة الدولة، ومقاومة السلطات الرسمية، من الجرائم التي لها انعكاساتها السلبية على أداء الموظف لعمله، وفي عرقلة سير العمل، مما يؤدي إلى تعطيل عملية الإنتاج في مؤسسات الدولة. وكذا جرائم التزوير والتزوير هي الأخرى تترك آثاراً سلبية على الاقتصاد الوطني، وتضر بقيمة العملة الوطنية وسمعتها لدى المواطنين، والمتعاملين بها من غير أبناء البلد، وهذا مما يؤدي إلى تدهور الاقتصاد الوطني، ناهيك عن التكاليف الباهظة التي تتكبدها الدولة للحد من الجريمة، وذلك بتجنيد أعداد كبيرة، وتدريبها، وتجهيزها بالألات والمعدات، وتشبيد المباني، وتجهيزها، وتأثيرها ... إلخ - وهذا كله يكلف الدولة أموالاً كثيرة، وهذه التكاليف تكون على حساب التنمية الشاملة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والتعليمية، والصحية ... إلخ، التي يستفيد منها المجتمع والدولة، في عملية الرقي والتقدم.

وفي الأخير، فالجرائم في مجملها تشكل خطراً على أمن الفرد والمجتمع، بل وعلى الدولة؛ لما تخلف من أضرار بشرية ومادية، ومن خلال التقرير الإحصائي لوزارة الداخلية اليمنية لعام ٢٠١٣م، فقد بلغ عدد الجرائم (٣٨٢٤٩) جريمة، وكانت الخسائر البشرية للجرائم (٢٦٢٥) حالة وفاة، وبلغ عدد الإصابات البشرية (١٤٨٧٨) حالة إصابة، كما بلغت الخسائر المادية للجرائم (١٠.٨٣٦.٥٥٩.٧٦٢) ريالاً^(٣)، لذا فإن المتأمل للبيانات

(١) د. السيد علي شتاء، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٢) د. السيد علي شتاء، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ١٠٨، ص ١١٤، ص ١١٦.

(٣) الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي الموجز عن الجريمة ... (صنعاء: وزارة الداخلية)، ص: ١٠ - ١٠.

الإحصائية يجد أن الخسائر التي خلفتها الجرائم كانت مرتفعة، سواءً البشرية أم المادية، حيث بلغت الخسائر المادية أكثر من عشرة مليار ريال، وهذه الخسائر لها تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي للمجتمع والدولة، بمعنى أنها تؤدي إلى تدهور الاقتصاد الوطني. كما نجد أن هذه الخسائر لها آثار سلبية متعددة تنعكس على الفرد والأسرة والمجتمع نفسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً وغير ذلك من الآثار، لهذا فالجريمة تؤثر سلباً على حالة الأمن والاستقرار في المجتمع.

فاختراق الإنسان للأنظمة والقوانين والقيم الاجتماعية يعد تعدياً على أمن المجتمع والدولة، فمثلاً الاعتداء على المال الذي يعد مقوماً من مقومات حياة الفرد والمجتمع والدولة بالسرقة، أو الحريق العمد له انعكاساته السلبية على الفرد والمجتمع والدولة، والعكس، فمثلاً الحفاظ على الماء، والهواء، والتربة من التلوث ينعكس ذلك إيجابياً على حياة الفرد والمجتمع.

وإن انحراف السلوك نحو ارتكاب الجريمة يترك آثاراً مختلفة على أمن الفرد والمجتمع والدولة، وهذا بدوره يجعل الحياة الاجتماعية غير مطمئنة للإنسان، أي بمعنى غير آمنة وغير مستقرة، حيث يشعر الإنسان بالخوف والقلق وعدم الأطمئنان على أمواله من الاعتداء عليها من قبل أقرانه البشر.

لذا أصبحت الجريمة، لا سيما في المدن تهدد الوضع الأمني للمجتمع والدولة، فكلما زاد عدد الأشخاص من ذوي السلوك الانحرافي الإجرامي بين أوساط المجتمع، كلما زاد خوف الإنسان على حياته، وعرضه، وذويه، وماله من التعدي عليه بالقتل، أو الضرب، أو على عرضه، وكذلك على ممتلكاته من قبل أقرانه، ويصبح الإنسان يعيش في خوف وقلق، ويشعر بعدم الطمأنينة في الحياة، وبذلك يفقد أمنه واستقراره.

المطلب الثاني

وسائل الوقائية من الانحراف

المقصود بوسائل الوقائية، كل ما يتخذ من إجراءات لمنع انحراف السلوك قبل وقوعه؛ حيث تبدأ من النواة الأولى للمجتمع، وهي الأسرة، فإذا صلحت صلح المجتمع، وإذا فسدت فسدت المجتمع، ثم البيئة المحيطة بالشخص هي الأخرى لها دور كبير في وقاية الفرد من الانحراف والفساد، كالمؤسسات التعليمية، والعمل، والبيئة الترويحية، وبيئة السكن، وجماعة الأصدقاء ... الخ، ومن أهم الوسائل الوقائية من الانحراف ما يأتي:

أولاً - سلامة البناء الأسري : تعد الأسرة أول، وأهم مؤسسة تربية يتلقى فيها الفرد قيم الأخلاق، ومبادئ السلوك السوي؛ لأن الأسرة تكون أكثر حرصاً على توجيه أبنائها وحثهم على الأخذ بقيم الفضيلة والاحساس بالكرامة الإنسانية التي تمكنهم من فهم المعايير والأخلاقيات السليمة.

والأسرة كلما كانت متماسكة ومتراصة، كلما كانت أقدر على حماية أبنائها من الوقوع في مزالق الانحراف والعكس، وفي هذا الإطار أوضحت الكثير من الدراسات وجود علاقة بين اضطراب الأسرة وتوترها، وانحراف أفرادها^(١).

ومن وسائل الوقاية التي تساعد على تجنب سلوك الانحراف في الوسط العائلي الحرص قدر الامكان على حسن اختيار الفرد شريكة حياته، وهو اختيار الزوجة الصالحة، والانسجام العائلي؛ ((لأن الزواج عملية بناء يحتاج من الزوجين إلى إدراك واع، وفهم صحيح، وتسامح، وثقة متبادلة بإخلاص واحترام وتقدير متبادل، وإحساس صادق بالمسؤولية المشتركة، وتعاون على تصفية الخلافات (بكتمان) حال حصولها))^(٢)، وهذا الانسجام له انعكاساته الإيجابية على تربية الأبناء التربية الصالحة.

ثانياً – صلاح مؤسسات التعليم ونوعيته: تشكل المؤسسات التعليمية، كالمدرسة والجامعة ... إلخ، المحطة الثانية بعد الأسرة، بل تعد أهم مرحلة في حياة الفرد؛ نظراً لما تؤديه من دور في تنمية قدرات الطالب العقلية، والمهارية (البدنية)، والوجدانية، ويتم ذلك من خلال تحقيق التعاون بين هيئة التدريس والطلبة، وتنظيم جماعات النشاط المدرسي والجامعي، وتوجيه وتوعية الطلبة للاندماج في النشاط المناسب، والإحساس بالولاء للجماعات والمجتمع والوطن^(٣). وأكثر ما يزيد من أهمية ذلك هو حرص قيادة إدارة المؤسسات التعليمية على أداء المدرسين مهامهم التعليمية والتربوية بكفاءة وسلوك قويم، واستبعاد من لا يصلح لهذه المهمة، وكذا القيام برقابة الطلبة ومتابعة حضورهم والتزامهم بالنظام، واتصافهم بحسن السلوك، والعمل على تشخيص وفرز المنحرفين منهم، والسعي لإصلاحهم، وإبعاد من تعذر إصلاحه حتى لا يؤثر سلوكه السيئ على الطلاب الأسوياء. وأيضاً من عوامل الوقاية والعلاج إزاء انحراف المؤسسات التربوية، هو حسن اختيار القائمين بإدارتها وأساتذتها^(٤)؛ لأن ذلك يمثل ضماناً لانتظام سير العمل الإداري، والحيلولة دون اختلاله، ويخلق علاقة ود واحترام بين القائمين على هذه المؤسسات وبين منتسبيها من الطلبة، وبذلك تقل المعاملة الخاطئة وبالتالي السلوك الخاطئ.

ثالثاً – صحة بيئة العمل:

ينظر إلى وقاية بيئة العمل من العاملين ذوي السلوك المنحرف مهما كانت خبرتهم وكفاءتهم، من أهم الإجراءات التي تساعد على حماية العاملين ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الثواب

(١) د. مدحت محمد محمود أبو النصر، الخدمة الاجتماعية والوقائية، (دبي: دار القلم للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٦م)، ص١٧١.

(٢) د. أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص٤٢ - ٤٣.

(٣) د. خيرى خليل الجميلي، السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، مرجع سابق، ص٢٩٥. ولمزيد من الاطلاع عن المدرسة ودورها الوقائي

انظر: د. إبراهيم عبدالرحمن الطنحيس، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص٢٣٤ وما بعدها.

(٤) د. أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص٥٤ - ٥٥.

والعقاب بعدالة، وكذا الإيفاء للعاملين بكل حقوقهم المادية والمعنوية، وهذا مما يؤدي إلى رضا العاملين، وبالتالي ينعكس إيجابياً على سلوكهم.

رابعاً - الاستثمار الإيجابي لوقت الفراغ: إن قضاء الشخص وقت فراغه مع الوسائل الترويحية القيمة التي تنمي فكره وعقله، وتنوره إلى طريق الخير والصلاح، كالمطالعة في الكتب الدينية والثقافية والصحف ... إلخ، أو مشاهدة البرامج التلفزيونية والإذاعية الجيدة، أو حضور الندوات والمحاضرات الدينية والعلمية ... إلخ، فالوسائل الترويحية الجيدة تعود على الفرد بالفائدة الكبيرة، لا سيما إذا كانت البرامج تبث قيماً ثقافية وعلمية وأخلاقية تعين الفرد على التمييز بين السلوك السوي والسلوك غير السوي.

خامساً - سلامة الخطاب الإعلامي: إن لوسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة ... إلخ، أهمية بالغة، لا سيما في ظل ثورة المعلومات؛ حيث أصبح لها تأثير قوي وفعال على سلوك المتلقين، سواءً بالسلب أم الإيجاب، ولهذا سعت الدول إلى الاهتمام بتوجيهها توجيهاً علمياً، وثقافياً، وقانونياً؛ لكي تحمي الفرد والمجتمع من أضرارها، ويصبح لديها القدرة على التحكم، أو الرقابة على وسائل الإعلام المختلفة، وتوجيهها نحو الأفضل؛ في سبيل خدمة أفراد المجتمع، والرقى بمستوى الرسالة الإعلامية، بل ومحاربة الوسائل والبرامج اللاأخلاقية التي تسعى إلى بثها؛ لغرض التأثير السلبي على الفرد والمجتمع.

سادساً - تأمين مستوى العيش الكريم: إن رفع مستوى معيشة المواطنين من خلال القضاء على الفقر، والبطالة، وتحسين ظروف السكن، والتخلص من جوانب الفساد، والقضاء على الأمية التي تمثل مظهراً من مظاهر التخلف^(١)، ولا شك أن توفر كل هذه المتطلبات تعين أفراد المجتمع على العيش في ظل حياة كريمة، وتساعد - كثيراً - في وقاية المجتمع بمختلف فئاته من الانحراف في سلوكيات قد تؤدي إلى الانحراف الإجرامي.

سابعاً - رفع مستوى التعليم والقضاء على الأمية: يرى البعض بأن التعليم يعد أحد العوامل التي تقي المجتمع من الانحراف، فكلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض معدل الجريمة والعكس صحيح^(٢)، ولكن هذه الآراء لم تثبت بالإحصائيات الدقيقة كدليل قاطع؛ حيث أظهرت الإحصائيات وجود تفاوت في بعض الدول في نتائجها ومدلولاتها، فعلى سبيل المثال: تبين أن نسبة الأميين بين المنحرفين سلوكياً تفوق نسبة المتعلمين في بعض الدول، مثل: ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والسعودية، بينما وجد أن نسبة المتعلمين بين المنحرفين سلوكياً تفوق نسبة الأميين في بلجيكا، وبلغاريا، وهنغاريا^(٣)، وحتى يصبح التعليم عاملاً مساعداً

(١) د. خيرى خليل الجميلي، السلوك الانحراي في إطار التخلف والتقدم، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

(٢) د. محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٣) د. إبراهيم عبدالرحمن الطنحيس، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ١٤٥.

على خفض مستوى الجريمة، أو مكافحتها لا بد من توافر شروط عدة^(١)، منها: أن يكون التعليم قد أسس على مجموعة من القيم والمبادئ التربوية الصحيحة والسليمة، وفي هذا الإطار يعد التعليم مقوماً أساسياً من مقومات بناء شخصية الإنسان الناجح من خلال توسيع آفاق المعرفة، والإدراك، وصقل المواهب، ومساعدته على تهذيب النفس، مما يؤهل الفرد إلى التحلي بالسلوك القويم، ويفتح أمامه مجالات رحبة للعمل، ولهذا تتأكد ضرورة توفير فرص التعليم لكل الشباب ... إلخ^(٢).

ومن خلال الإحصائيات في مصر لعام ١٩٨٥م، وبحسب الحالة التعليمية، فقد بلغت نسبة الجريمة التي ارتكبت من الأميين ٥٤.٧% من إجمالي الجرائم، يليهم من يقرأ ويكتب بنسبة ٣٢%، ثم من الحاصلين على الشهادة الابتدائية بنسبة ٠.٧%، والإعدادية بنسبة ٢.٤%، والثانوية العامة بنسبة ٧.٧%. ثم التعليم العالي بنسبة ٢.٥%^(٣). ومن واقع الإحصائيات الرسمية في اليمن لعام ٢٠١٣م، وبحسب الحالة التعليمية للمتهمين، تبين بأن المرتبة الأولى تمثلت في المتهمين من ذوي التعليم الأساسي بنسبة ٧١.٣% من إجمالي المتهمين، يليهم نسبة ١٣.٩% من ذوي التعليم الثانوي، والأميين بنسبة ١١.١%، ثم الجامعيين بنسبة ٣.٧%^(٤)، لذا من خلال الإحصائيات السابقة يمكن الاستنتاج بأن التعليم يمثل عاملاً مهماً من العوامل الأساسية التي تحد من تطور الجريمة، بمعنى أنه كلما ارتفع مستوى التعليم، كلما انخفضت معدلات الجريمة بين أفراد المجتمع.

ثامناً - التكامل بين أجهزة الدولة والمجتمع: إن الوقاية من الانحراف يتطلب تكاتف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تكاتفاً وتضامناً قوياً ومستمرّاً، كما ينبغي عدم ترك قضية محاربة السلوك الانحرافي على الأجهزة الرسمية وحدها؛ لأن ذلك لا يحقق الاستقرار والأمن المنشود مهما كان الأمر، لهذا لا بد من تظافر الجهود الرسمية والشعبية، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني؛ لكي يتحقق الهدف المنشود المتمثل في وقاية المجتمع من السلوك المنحرف.

فالجمعيات والمنظمات الأهلية لا بد أن تقوم بنشر الوعي بين الناس، وتبصيرهم بقضايا الانحراف، وشروره، وويلاته؛ حتى يكون المجتمع مدركاً لمسؤولياته، ويقوم بدوره في الوقاية من الانحراف بالصورة التي تكفل

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د. إبراهيم عبدالرحمن الطنحيس، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٢) د. عزت سيد إسماعيل وآخرون، جنوح الأحداث، مرجع سابق، ص ١٢٦ - ١٢٧. ولمزيد من الاطلاع عن التعليم ودوره في التنشئة الاجتماعية انظر: د. أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٦ وما بعدها.

(٣) د. محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٤) الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي الموجز عن الجريمة ... (صنعاء: وزارة الداخلية، مطبعة التوجيه المعنوي والعلاقات بوزارة الداخلية، بدون ذكر الطبعة والتاريخ)، ص ٤٣.

تحقيق الأمن، وسيادة القانون في البلاد مع ضمان حقوق المواطنين، وحررياتهم الأساسية، وبذلك يساهم المجتمع في الحد من الانحراف قبل وقوعه^(١).

كما لا بد من قيام الدولة والمنظمات المجتمعية بالتوجيه والتوعية؛ بغية تغيير نظرة المجتمع التي تتسم بطابع السلبية واللامبالاة تجاه مواقف الحياة اليومية، حيث إن كل فرد مسؤول في مجتمعه، وعليه أن يتدخل حينما يشعر أن هناك خطراً ما يضر المجتمع ونظامه، ومن الواجب عليه أن يتدخل حينما يجد أي فرد يبدأ بالانحراف أياً كان نوع هذا الانحراف، ومن هنا يزداد إحساس كل فرد في المجتمع بمسؤولياته تجاه مجتمعه^(٢)، وفي نفس الوقت يدرك كل راغب في الانحراف أن هناك من يرفض ويقف ضد سلوكه غير السوي.

تاسعاً - فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية: إن الضبط الاجتماعي يحقق الأمن والاستقرار، وذلك من خلال القضاء على الانحرافات الإجرامية بفرض الجزاء أو العقوبة؛ باعتبارها وسيلة من الوسائل التي تحقق الترابط والتماسك بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تحقيق الأمن والسكينة، فالردع الاجتماعي يتم بطريقة مباشرة تحت تأثير القوانين الرادعة وسلطانها، أو بطريقة غير مباشرة، مثل: استشعار الخوف أو الرهبة^(٣).

لذا، يتطلب الأمر وجود وسائل للضبط الاجتماعي تتسم بالفاعلية، سواء كانت رسمية، أم غير رسمية، ويجب أن تكون هذه الوسائل قادرة على ردع كل سلوك يهدف إلى الانحراف الإجرامي، أياً كان نوعه ومصدره، لأن عدم وجود الضوابط الاجتماعية الفعالة التي تضبط سلوك الشخص من الانحراف نحو ارتكاب الجريمة، يجعل حياة الناس في حالة من الفوضى، والقلق النفسي، والشعور بعدم الأمن والاستقرار لدى الفرد، والأسرة، والمجتمع.

عاشرًا - تعزيز القيم الدينية للوقاية من الانحراف: يعد الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي وما تتضمنه العقيدة الإسلامية من أوامر ونواهي تجعل الفرد المسلم أكثر حرصاً على تجنب السلوك المنحرف، لهذا يقتضي الحال تنمية الروح الإيمانية في المجتمع من خلال إعداد وتنفيذ برامج التوعية لقيم الدين الإسلامي، ومبادئه السمحة، والابتعاد عن الغلو والتطرف، وتعميق روح الإخاء والتعاون بين أفراد المجتمع؛ لأن القيم الأخلاقية السليمة المستمدة من الإيمان الصحيح ((الذي يجمع دائماً، ويوفق ولا يفرق، فيحول دون التفكك والتصدع في مستوى الأسرة وفي مستوى المجتمع، ويحول كذلك دون ارتكاب الآثام بكل

(١) د. محمد سلامة محمد غباري، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، مرجع سابق، ص ٣٢٠ - ٣٢٦. وانظر: د. خيرى خليل الجميلي، السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٢) د. خيرى خليل الجميلي، السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٣) د. محمد صفوح الأخرس، نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، مرجع سابق، ص ٢٠.

صوره وفي جميع الأحوال^(١). فالإسلام له دور بارز وأساسي في وقاية الأمة من الانحراف، بل يشكل أهم الضوابط الاجتماعية.

فالدين الإسلامي يهتم بالوقاية، بل قدمها على العلاج، وأعطاهم اهتماماً كبيراً للوقاية من المشكلات الاجتماعية بدلاً من انتظار وقوعها ثم التحرك لعلاجها، ولقد وضع الإسلام منهجاً دقيقاً للوقاية من الأمراض والمشكلات بمختلف أنواعها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية... إلخ^(٢)، وقد جاء في عدد من آيات القرآن الكريم ما يؤكد ذلك، منها قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾^(٦).

وجاء في السنة النبوية ما يؤكد على ضرورة الوقوف في وجه من يحاول ممارسة السلوك المنحرف، فعن النعمان بن بشير - رضي الله عنه - عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: ((مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها، إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً، ولم نؤذ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً))^(٧). والاستفادة المستقاة من هذا الحديث الشريف أن على الأمة واجب منع كل تصرف لا يراعي مصلحة الأمة؛ لأن ترك كل تصرف أو سلوك منحرف دون ردع سيؤدي إلى ضرر المجتمع وهلاكه.

فالإسلام في هذه الحالة يضع قاعدة للمجتمع تجعل كل فرد يحس الإحساس الكامل بالمسؤولية، فعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((ألا كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راعٍ وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راعٍ على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راعٍ على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته))^(٨).

(١) د. أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٢) د. مدحت محمد محمود أبو النصر، الخدمة الاجتماعية والوقائية، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٣) سورة المائدة الآية ٢.

(٤) سورة النور الآية ٢١.

(٥) سورة البقرة الآية ١٩٥.

(٦) سورة القيامة الآية ١٤.

(٧) رواه البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه، حديث رقم (٢٤٩٣)، ص ٤٣٨.

(٨) رواه البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الأحكام، الباب رقم (١)، حديث رقم (٧١٣٨)، ص ١٢٦١.

كما يفرض الإسلام على كل مسلم أن يغير المنكر الذي يراه في حدود استطاعته عملاً بقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(١)، وعن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان))^(٢). فمن هذا الحديث تتبين مراتب الإيمان ودرجاتها، فالمسؤولية جماعية في مكافحة الانحراف أو الفساد، وعلى المجتمع أن يأخذ بيد كل منحرف وفساد؛ ويحارب الطرائق المسببة لتفشي الانحراف والفساد بكل صورته وأشكاله؛ لأن أعضاء المجتمع مسؤولون عن التهاون، بغية المحافظة على أمن واستقرار الأمة.

الخاتمة:

النتائج والتوصيات

بعد الدراسة والتحليل لموضوع انحراف السلوك واثره على أمن المجتمع في اليمن، تم التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات، على النحو الآتي:

أولاً - النتائج:

- ١ - إن الجريمة تعد مؤشراً من المؤشرات التي تظهر قصوراً من قبل الأسرة في تربية أبنائها، بالإضافة إلى ضعف دور المؤسسات التربوية والتعليمية كالمدرسة والجامعة، لأن التربية تعد عاملاً من العوامل الأساسية المؤثرة في سلوك الفرد إيجاباً أو سلباً، كما أن هناك خللاً في برامج وسائل الإعلام المختلفة.
- ٢ - إن السلوك الانحرافي ليس سلوكاً فطرياً، بل هو نتيجة للسلوك المكتسب الذي اكتسبه الفرد من المحيط الاجتماعي (الأسرة، المؤسسات التعليمية، والعمل، والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها).
- ٣ - ضعف الضابط أو الرادع الذاتي لدى الفرد يعد سبباً من أسباب الزلل والوقوع في السلوك الانحرافي الإجرامي، لأن الرادع الذاتي يحصن الإنسان من مخالفة قيم المجتمع وأخلاقه.
- ٤ - إن اتساع البيئة الإجرامية يعد مؤشراً على القصور، أو الضعف في وسائل الضبط الاجتماعية الرسمية، أو العرفية عن القيام بعملية ضبط السلوك الانحرافي الإجرامي.
- ٥ - تبين من خلال مقارنة الجرائم لعام ٢٠١٣م بعام ٢٠٠٦م في الجدول رقم (٤) أن نسبة الجريمة تتجه تصاعدياً في عدد من المحافظات، لا سيما (صنعاء، وعمران، والبيضاء وتعز، وأمانة العاصمة)، وهذا

(١) سورة آل عمران الآية ١٠٤.

(٢) الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري: صحيح مسلم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، حديث رقم (٤٩)، ص ٨١.

يشكل خطراً على الفرد والمجتمع والدولة؛ إذا لم يقف المجتمع والدولة في مواجهة السلوك الانحرافي الإجرامي.

٦ - اتضح من خلال تحليل إحصائيات الجرائم أنها تترك آثاراً مختلفة على حياة الإنسان نفسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، ولا يقتصر آثارها على الإنسان بمفرده، بل يشمل المجتمع والدولة، وهذا ينعكس سلباً على الأمن والاستقرار.

٧ - اتضح من خلال الدراسة أن هناك مجموعة من الوسائل الوقائية التي تساهم في وقاية الإنسان، بل وتعصمه من الوقوع في السلوك الانحرافي الإجرامي، وتعد الأسرة في مقدمة هذه الوسائل.

ثانياً - التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة من النتائج، يتم وضع عددٍ من التوصيات، التي أمل أخذها في الاعتبار من قبل الجهات المعنية الحكومية وغيرها عند وضع الإجراءات الوقائية والعلاجية للحد من السلوك الانحرافي الإجرامي، بل والمهتمين من الباحثين والكتاب بقضايا انحراف السلوك، ومن أهم هذه التوصيات ما يأتي:

١ - إن السلوك الانحرافي الإجرامي يشكل خطراً على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، لهذا ينبغي التعاون والتكامل بين المجتمع والدولة، أي إقامة جسور الشراكة والتكامل بين أجهزة الشرطة، والمجتمع، ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة السلوك الانحرافي الإجرامي والتصدي له بكل الوسائل الوقائية والعلاجية؛ لاحتوائه والقضاء عليه؛ حفاظاً على المجتمع من التفكك، والتشرد، وعدم الاستقرار.

٢ - يتولى القائمون على أجهزة الشرطة وضع خطط استراتيجية تتضمن الانتشار وبسط النفوذ في جميع المحافظات وبدرجة أساسية في المدن الرئيسية، لا سيما أمانة العاصمة؛ كون الجرائم تتركز في المدن الكبيرة أكثر من غيرها.

٣ - يجب على الدولة الاهتمام بالتعليم بمختلف مستوياته؛ لأن ارتفاع نسبة المتعلمين في المجتمع تحد من انحراف السلوك، ومن الجريمة.

٤ - يجب على وسائل الإعلام المختلفة وضع البرامج الهادفة التي تقي الفرد والمجتمع من السلوك الانحرافي الإجرامي، كالبرامج التربوية، والثقافية، والتوعوية، لا سيما فيما يتعلق بنشر القيم، والأخلاق، والفضيلة، واحترام الأنظمة والقوانين السائدة، واحترام حقوق الآخرين، وعدم التعدي عليها بأي صورة كانت، بحيث تكون هذه البرامج متنوعة، فتخاطب الأطفال، والشباب، والكبار.

٥ - القيام بإجراء الدراسات والأبحاث الميدانية المتعمقة التي تلامس الواقع المعاش؛ لدراسة السلوك الانحرافي الإجرامي والوقوف على أنواع الجرائم المختلفة أسرياً، وتربوياً، وأخلاقياً، وثقافياً... إلخ؛ بغية معرفة الأسباب، ومن ثم وضع آليات عملية لمعالجتها والحد منها.

- ٦ - سرعة الإنجاز في حل القضايا التي تصل إلى النيابة، والقضاء، وعدم التطويل فيها.
- ٧ - اهتمام الأسرة بالجانب التربوي، لا سيما تربية أبنائها التربية السليمة؛ لتعزز الكيان الذاتي لدى الأبناء، أي بناء الشخصية السوية لديهم، وغرس المبادئ الأخلاقية، وقيم الخير، والتكافل، والتراحم ... إلخ.
- ٨ - قيام العلماء، وخطباء المساجد، والأساتذة، والمتقنين بتوجيه وإرشاد الناس إلى اتباع الحق والخير، والابتعاد عن السلوك الانحرافي الإجرامي، بكل أنواعه وصوره وآثاره المختلفة على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، بل وعلى التنمية الشاملة؛ لأن في ذلك خير الأمة، وأمنها، واستقرارها.

وفي الأخير، أختتم هذه الدراسة بقول المولى عز وجل: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أُرِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢)، صدق الله العظيم. والله ولي التوفيق،،،

المراجع

أولاً - الكتب:

- ١ - كتب الحديث.
- الإمام الحسين بن مسعود البغوي: شرح السنة، حققه وعلق عليه/ شعيب الأرنؤوط، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).
- الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري: صحيح مسلم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م).
- الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري: صحيح البخاري، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).
- الإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجه، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م).
- الإمام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي: صحيح مسلم بشرح النووي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، بدون ذكر التاريخ).

٢ - كتب اللغة.

- الإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، اعتنى بتصحيحها/ أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م).

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٦.

(٢) سورة الإسراء الآية ٨٥.

- العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).
- مجمع اللغة العربية (مصر)، المعجم الوجيز، (مصر: طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، بدون ذكر الطبعة، ١٩٩٣م).
- ٣ - كتب اجتماعية وغيرها.
- د. إبراهيم عبدالرحمن الطنحيس، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).
- د. أبو الحسن عبدالموجود إبراهيم: ديناميات الانحراف والجريمة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط ٢، ٢٠٠٧م).
- أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون ذكر الطبعة والتاريخ).
- د. أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، (بغداد: مطبعة النيزك، ط ٢، ١٩٩٨م).
- د. السيد رمضان، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط ١، ١٩٨٥م).
- د. السيد علي شتاء، علم الاجتماع الجنائي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ط ١، ١٩٩٣م).
- د. أمال عبدالمجيد وآخرون، الانحراف والضبط الاجتماعي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط ١، ٢٠٠٠م).
- د. جبارة عطية جبارة والدكتور/ السيد عوض علي، المشكلات الاجتماعية، (الإسكندرية: دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٨م).
- جلال الدين عبدالخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، (الإسكندرية: مطبعة سامي لطباعة الاوقفت، بدون ذكر الطبعة، ١٩٩٩م).
- د. خيرى خليل الجميلي، السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط ١، ١٩٩٨م).
- د. سامية محمد جابر، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط ١، ١٩٨٤م).
- د. سليم نعامة، سايكولوجيا الانحراف، (دمشق: مكتب الخدمات الطباعية، ط ١، ١٩٨٥م).
- د. عبدالله عبدالغني غانم، الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط ١، ١٩٩٤م).
- د. عبدالهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ط ١، ١٩٨٣م).
- د. عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٦م).

- د. عزت سيد إسماعيل وآخرون، جنوح الأحداث، (الكويت: وكالة المطبوعات، ط ١، ١٩٨٤م).
- د. محمد الجوهري وآخرون، دراسة علم الاجتماع، (القاهرة: دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٢م).
- د. محمد سلامة محمد غباري، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور رعاية الخدمة الاجتماعية معهم، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط ١، ١٩٨٩م).
- د. محمد شفيق، الجريمة والمجتمع محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون ذكر الطبعة والتاريخ).
- د. محمد صفوح الأخرس، نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، (الرياض: مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط ١، ١٩٩٧م).
- د. محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط ١، ١٩٨٧م).
- د. محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن، نحو علم اجتماع أممي، (لبنان: طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط ١، ٢٠٠٨م).
- محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية، بدون ذكر الطبعة والتاريخ).
- د. مدحت محمد محمود أبو النصر، الخدمة الاجتماعية والوقائية، (دبي: دار القلم للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٦م).
- د. مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، الجزء الأول، الجريمة والمجرم، (بيروت: مؤسسة نوفل، ط ٢، ١٩٨٧م).
- د. مصطفى عبدالمجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ط ١، ١٩٨٥م).
- د. نبيل السمالوطي، علم اجتماع العقاب، (جدة: دار الشروق، ط ١، ١٩٨٣م).

ثانياً - الدوريات:

- د. بسام خضر الشطي، ((تحقيق الأمن الاجتماعي في الإسلام مسؤوليات وأدوار))، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، (الكويت: مجلة فصلية، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد (٧٧)، يونيو ٢٠٠٩م).

ثالثاً - الإحصاء:

- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، نوفمبر ٢٠٠٧م).
- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، نوفمبر ٢٠٠٨م).

- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٨م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، يوليو ٢٠٠٩م).
- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٩م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، يونيو ٢٠١٠م).
- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٠م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، يونيو ٢٠١١م).
- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١١م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، سبتمبر ٢٠١٢م).
- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٢م، (صنعاء: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، يونيو ٢٠١٣م).

رابعاً - التقارير:

- الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات والبحوث، التقرير الإحصائي الأمني السنوي عن الجرائم والحوادث ... لعام ٢٠٠٧م، (صنعاء: وزارة الداخلية، مطابع العلاقات والتوجيه لوزارة الداخلية، يناير ٢٠٠٨م).
- الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات والبحوث، التقرير الإحصائي الأمني السنوي عن الجرائم والحوادث ... لعام ٢٠١٠م، (صنعاء: وزارة الداخلية، مطابع العلاقات لوزارة الداخلية، بدون ذكر الطبعة والتاريخ).
- الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات والبحوث، التقرير الإحصائي الأمني السنوي عن الجرائم والحوادث ... لعام ٢٠١١م، (صنعاء: وزارة الداخلية، مطابع العلاقات لوزارة الداخلية، بدون ذكر الطبعة والتاريخ).
- الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، التقرير الإحصائي الأمني السنوي الموجز عن الجريمة ...، (صنعاء: وزارة الداخلية، مطابع التوجيه المعنوي والعلاقات بوزارة الداخلية، بدون ذكر الطبعة والتاريخ).

خامساً - المؤتمرات:

- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية: مقومات الأمن المجتمعي في الإسلام، بحوث المؤتمر العام الـ ٢٠ للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية المنعقد بالقاهرة، مارس ٢٠٠٨م، (القاهرة: وزارة الأوقاف، دار الكتب المصرية، ط، ٢٠٠٨م).